

دراسة علمية

مواجهة السلطة الفلسطينية للتهويد والاستيطان

أ. حياة محمد الددا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مواجهة السلطة الفلسطينية للتهويد والاستيطان

أ. حياة محمد الددا

هذه الدراسة هي دراسة علمية؛ أُجيز نشرها في كتاب "السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994-2013"، الذي قام بتحريره د. محسن محمد صالح، والذي صدر نصه العربي عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت سنة 2015.

تمّ رفع هذه النسخة الإلكترونية على موقع الزيتونة في تموز/ يوليو 2015.
الآراء الواردة في هذه الدراسة، لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

مواجهة السلطة الفلسطينية للتهويد والاستيطان

أ. حياة محمد الددا¹

تمهيد:

للوهلة الأولى، عند التدقيق في المسار الذي اتبعته "إسرائيل" في سيطرتها على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، قد يظن أحدها أنه احتلال وليد اللحظة التي أنشأت فيها "إسرائيل" كيانها على الأراضي الفلسطينية في سنة 1948. لكن عند التأمل في حقيقة الأمر نجد أن مصادرة الأرض والاستيطان وعملية التهويد جاءت وفق منهجية مرتبة ومنظمة. وقد كان لهذه المنهجية مكونات خطيرة عنصرية وجائرة؛ حاولت إحلال اليهود مكان الشعب الفلسطيني. وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967 تابعت "إسرائيل" السياسة نفسها، وهو ما أدى إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية واستقدام عشرات الآلاف من المستوطنين إليها. وبالرغم من تأسيس السلطة الفلسطينية في 1994 فقد تابعت "إسرائيل" سياسات الاستيطان والتهويد وبناء الحقائق على الأرض، ورفضت إيقاف أنشطتها الاستيطانية مقابل استئناف عملية التفاوض مع "إسرائيل".

أولاً: مواجهة الاستيطان الإسرائيلي:

تبنى الاستيطان الصهيوني منذ مرحلة ما قبل قيام الدولة الإسرائيلية، ثلاثية "الأرض والهجرة والاستيطان". وقد نفذت التنظيمات الإرهابية الصهيونية هذه الثلاثية في فلسطين من خلال الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض، واستقدام أكبر عدد من المهاجرين اليهود، وزرع المستعمرات فيها، وقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمواصله السياسة ذاتها بكل الوسائل والأساليب المتاحة لها².

¹ باحثة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متخصصة في الشأن الفلسطيني، تتابع دراسة الماجستير في الجامعة اللبنانية. شاركت في إعداد عدة كتب من سلسلة تقرير معلومات، كما أعدت كتاب معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي من سلسلة أولست إنساناً التي تصدر عن مركز الزيتونة.

² انظر: نواف الزرو، **جدلية الاستيطان وآفاق التسوية**، سلسلة أوراق الجزيرة (10) (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008)، ص 25.

1. النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ما قبل أوسلو (1967-1992):

إثر حرب 1967، باشرت "إسرائيل" ببناء ثلاثين مستعمرة أقيمت في مناطق مختلفة من الضفة الغربية³. وأصدرت أمراً عسكرياً في 1967/6/9، بإخلاء حيّ المغاربة وتدمير بيوته وطرد سكانه منه، وبناء مستعمرات جديدة⁴.

وعند تولي حزب الليكود للحكومة الإسرائيلية بقيادة مناحيم بيغن سنة 1977، انطلق هذا الحزب من مفهوم "أرض إسرائيل الكاملة"، وأثمرت سياسته الاستيطانية عن إقامة 51 مستعمرة في الضفة الغربية في الأعوام الأربعة الأولى من حكمه، وارتفع عدد المستوطنين من بضعة آلاف في سنة 1977، إلى نحو 45 ألف مستوطن سنة 1984⁵.

وخلال الفترة 1984-1990، اعتمدت الحكومة الإسرائيلية سياسة أدت إلى زيادة عدد المستعمرات في الضفة الغربية. ففي سنة 1990 بلغ عدد المستعمرات في الضفة باستثناء القدس، بحسب دراسة أجراها خالد عايد، قرابة 150 مستعمرة يقطن فيها 90 ألف مستوطن تقريباً⁶. أما بحسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2012، فقد بلغ عدد المستعمرات سنة 1990 في الضفة 138 مستعمرة، سكنها قرابة 221,348 مستوطن؛ قرابة 88,888 مستوطن في الضفة باستثناء الجزء من القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة إليها سنة 1967، وقرابة 132,460 مستوطن في ذلك الجزء من القدس⁷.

استمر الاستيطان الإسرائيلي حتى بعد انطلاق المفاوضات إثر مؤتمر مدريد 1991. وفي سنة 1992، وصل عدد المستوطنين إلى قرابة 251 ألف؛ من بينهم 110 آلاف مستوطن في الضفة الغربية (باستثناء شرقي القدس) وقطاع غزة، في حين بلغ عددهم في شرقي القدس قرابة 141 ألف نسمة⁸.

³ غريغوري خليل، "السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة"، في كميل منصور (محرر)، دليل إسرائيل العام 2011 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 669.

⁴ مؤسسة القدس الدولية، الاستيطان في القدس ودوره في تهويدها - مؤتمر القدس الخامس 2011 (غزة: مؤسسة القدس الدولية، 2012)، ص 69.

⁵ خالد عايد، "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، في كميل منصور (محرر)، إسرائيل: دليل عام 2004 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص 581 و583.

⁶ المرجع نفسه، ص 583-586.

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2012 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس 2013)، انظر:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1993.pdf

⁸ Israeli Settlements in the Occupied Territories: A Guide, A Special Report of the Foundation for Middle East Peace, Settlement Report, vol. 12, no. 7 (Foundation for Middle East Peace (FMEP), March 2002), <http://www.fmep.org/reports/special-reports/a-guide-to-israeli-settlements-in-the-occupied-territories/israeli-settlements-in-the-occupied-territories-a-guide>



أما في قطاع غزة، فقد تم تأسيس 6 مستعمرات رسمية في الفترة 1967-1978، وبلغ عدد المستوطنين في نهاية سنة 1978 قرابة 4,800 مستوطن، في حين تم تأسيس 8 مستعمرات رسمية في الفترة 1979-1986، وبلغ عدد المستوطنين في نهاية سنة 1986 قرابة 2,100 مستوطن. وتم بناء 3 مستعمرات في الفترة 1987-1990، وبلغ عدد المستوطنين في نهاية سنة 1990 قرابة 3,300 مستوطن⁹، وبلغ عددهم في نهاية سنة 1992 قرابة 4,300 مستوطن.

2. النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ما بعد أوسلو (1993-2013):

منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، الذي أقر تأجيل قضية الاستيطان إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات، سعت "إسرائيل" إلى تقليص المساحة الجغرافية التي ستؤول فيما بعد للسلطة الفلسطينية في إطار نتائج أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين، فقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية نهاية سنة 1993 بحسب أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قرابة 257,336 مستوطن؛ قرابة 110,900 في الضفة باستثناء شرقي القدس، وقرابة 146,436 في شرقي القدس. أما بتسليم فقدر في تقرير له أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية في سنة 1993 قد بلغ قرابة 256,436 مستوطن، 110,900 في الضفة باستثناء شرقي القدس¹⁰، وقرابة 145,536 مستوطن في شرقي القدس (انظر خريطة رقم (1) وخريطة رقم (2)). وارتفع عدد المستوطنين في سنة 1997 ليصل إلى قرابة 313,329 مستوطن؛ 154,400 في الضفة باستثناء شرقي القدس، و158,929 في شرقي القدس.

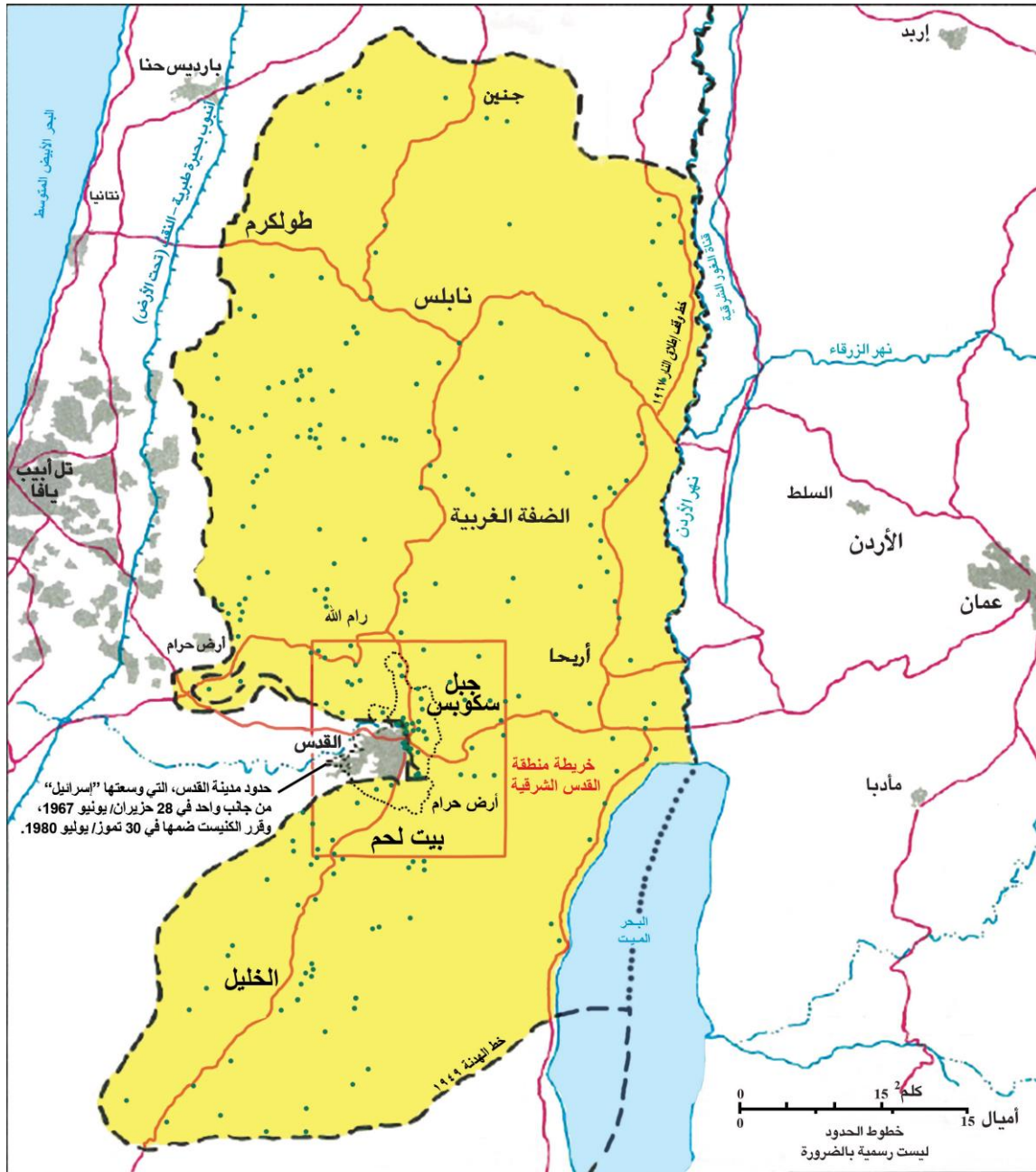
⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2003

(رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/أبريل 2004)، انظر:

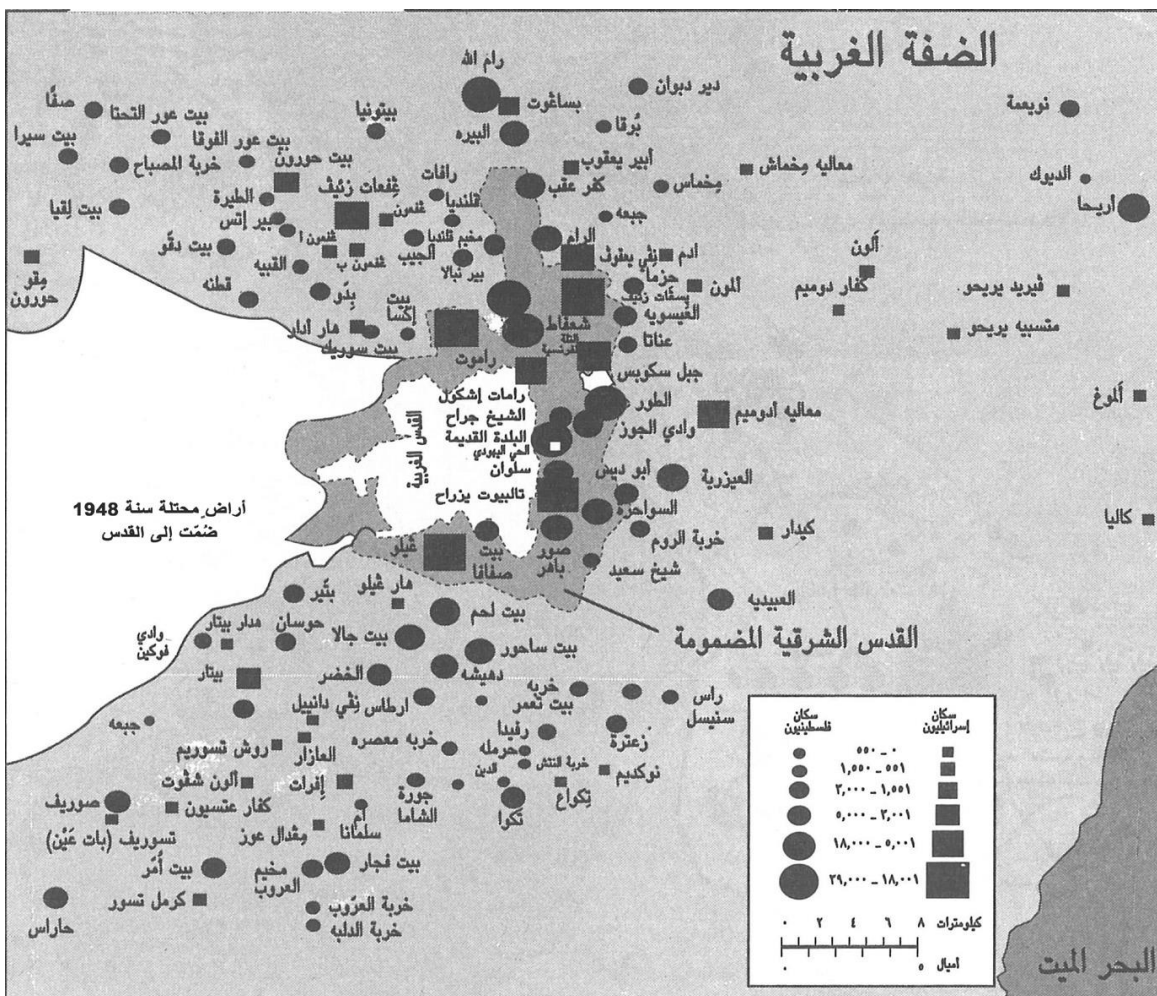
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1059_n.pdf

¹⁰ B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, By Hook and by Crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank, July 2010.

خريطة رقم (1): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، كانون الأول/ ديسمبر 1993



خريطة رقم (2): المستعمرات الإسرائيلية في القدس، 1994



المصدر: دليل إسرائيل العام 2011، ص 639.

وحتى سنة 2000، ومع انطلاق مفاوضات الوضع النهائي في قمة كامب ديفيد في 2000/7/11، لم تهدأ الهجمة الاستيطانية على الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من مطالبة السلطة بإيقافه كشرط أساسي لمتابعة المفاوضات؛ وقد ذهب إيهود باراك بلاءاته الخمس إلى قمة كامب ديفيد التي تتعلق بالقدس، والحدود، والمستعمرات، واللاجئين، ورفض الوجود العسكري غير الإسرائيلي غرب نهر الأردن، وعدّها "خطوطاً حمراء" لا يمكن لـ"إسرائيل" التنازل عنها، مقابل اقتراح حلول شكلية لها، ومنها: إبقاء قرابة 80% من المستعمرات وضمها للكيان الصهيوني مقابل التنازل عن الجيوب الصغيرة الأخرى، وضمّ المستعمرات شرقي الخط الأخضر، وتوسيع حدود القدس مع تسليم الفلسطينيين في البداية 73% من مساحة الضفة الغربية بالإضافة إلى 100% من مساحة قطاع غزة، وعلى أن تزيد مساحة الضفة الغربية المسلّمة للفلسطينيين إلى نحو 90% مع احتساب القدس، أو نحو 94% من مساحة الضفة دون احتساب مساحة القدس، وإبقاء جزء من الـ 94% بيد الإسرائيليين

خلال فترة قد تمتد إلى عشر سنوات، وتأجير بعضها لمدة قد تصل إلى 25 سنة¹¹. ومع انطلاق انتفاضة الأقصى في سنة 2000 جاء الانتقام الإسرائيلي بالمصادقة على عدد كبير من الوحدات الاستيطانية الجديدة. فقد زاد معدل البناء في المستعمرات الإسرائيلية بشكل ملفت خلال انتفاضة الأقصى 2000-2005، حيث صدرت رخص بناء لـ 1,184 وحدة سكنية في المستعمرات، خلال العشرة أشهر الأخيرة من سنة 2000، منها 529 رخصة شرق مدينة القدس¹².

ونتيجة للضغوط السياسية التي مارستها السلطة الفلسطينية على "إسرائيل" لتجميد الاستيطان، أعلن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في 25/11/2009، عن تجميد الاستيطان في الضفة الغربية باستثناء القدس، واتخذت حكومته خلال فترة التعليق هذه، قرارات متسارعة للاستيطان في القدس، بدا وكأنها تحاول من خلالها أن تعوض عن تجميد الاستيطان الشكلي في الضفة الغربية؛ فقد بلغ إجمالي ما نفذ من وحدات سكنية في القدس خلال فترة "التجميد" التي استمرت لمدة عشرة أشهر، 700 وحدة¹³. أما في الضفة وفي تقرير لمنظمة "السلام الآن" Peace Now، ففي الأشهر الثمانية الأولى من فترة التجميد بدأ ببناء قرابة 600 وحدة سكنية جديدة في عدد من المستعمرات، وهناك قرابة 2,000 وحدة سكنية استمر العمل فيها خلال فترة التجميد أكثرها قد تمّ بدأ العمل فيه قبل فترة التجميد¹⁴.

وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 563,546 مستوطناً في نهاية 2012، ويسكنون في 144 مستعمرة، منها قرابة 26 مستعمرة في محافظة القدس¹⁵. حيث بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية باستثناء شرقي القدس سنة 2012 قرابة 360,370 مستوطناً، وقرابة 203,176 مستوطناً في شرقي القدس (انظر جدول رقم (1) وخريطة رقم (3)).

¹¹ المركز الفلسطيني للإعلام، كامب ديفيد -2.. بين الفشل واستمرار التفاوض، 2000/8/12، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/analysis/2000/12_8_00.htm؛ وانظر أيضاً:

John S. Darden, *A Walk Through the Holy Land* (USA: Zondervan Publishing House, 2007).

¹² نواف الزرو، مرجع سابق، ص 38-39.

¹³ مركز أبحاث الأراضي، الانتهاكات الإسرائيلية في محافظات الضفة الغربية بما فيها محافظة القدس خلال فترة التجميد المزعم، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2010/10/2، انظر:

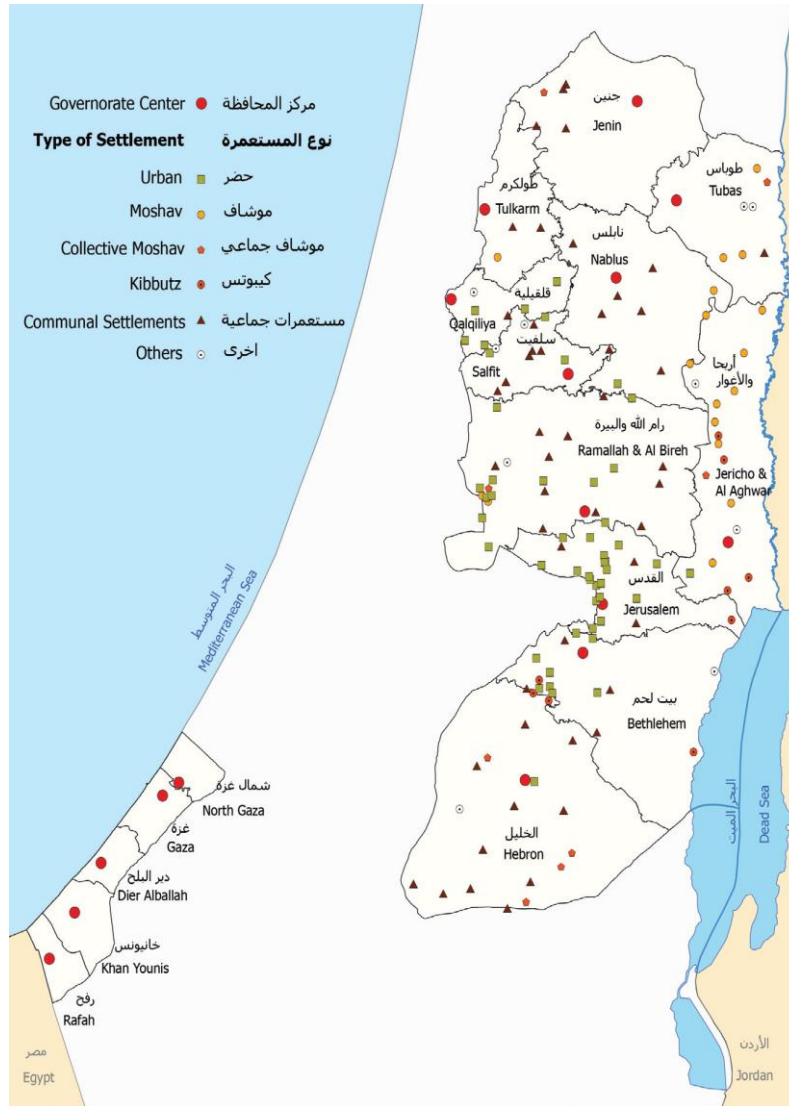
<http://www.poica.org/details.php?Article=2320>

¹⁴ New report by Peace Now - Eight months into the settlement freeze, site of Peace Now, 2010، <http://peacenow.org.il/eng/node/99>

¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2012.



خريطة رقم (3): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، 2012



المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

بينما أشارت الأرقام الصادرة عن أريخ لسنة 2012 إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى أكثر من 656 ألف مستوطن سنة 2012، ويقطنون في 196 مستعمرة إسرائيلية بما فيها المستعمرات السياحية، و 232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك تلك التي تم إقامتها شرقي القدس¹⁶.

¹⁶ أريخ، ازدياد مساحة المستوطنات الإسرائيلية بنسبة 182% خلال 20 عاماً وارتفاع عدد المستوطنين إلى 656 ألفاً، 8 نيسان 2013، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2013/4/8، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6079؛ وأريخ، من ضمنها المناطق المصنفة "أ" و"ب": إسرائيل تمنح مجالس المستوطنات الإسرائيلية السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2013/6/12، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=6344

ويشير الجدول التالي إلى أعداد المستوطنين في الضفة الغربية في الفترة 1993-2012.

جدول رقم (1): أعداد المستوطنين في الضفة الغربية 1993-2012¹⁷

السنة	شرقي القدس	باقي الضفة الغربية	المجموع
1993	146,436	110,900	257,336
1994	152,219	122,700	274,919
1995	156,724	127,900	284,624
1996	159,684	141,500	301,184
1997	158,929	154,400	313,329
1998	162,842	166,100	328,942
1999	170,400	177,500	347,900
2000	173,400	191,600	365,000
2001	176,900	198,000	374,900
2002	180,792	224,693	405,485
2003	184,589	236,976	421,565
2004	185,557	239,722	425,279
2005	191,575	259,866	451,441
2006	201,139	274,621	475,760
2007	193,485	288,726	482,211
2008	197,071	304,283	501,354
2009	192,768	318,971	511,739
2010	196,178	322,796	518,974
2011	199,647	339,134	538,781
2012	203,176	360,370	563,546

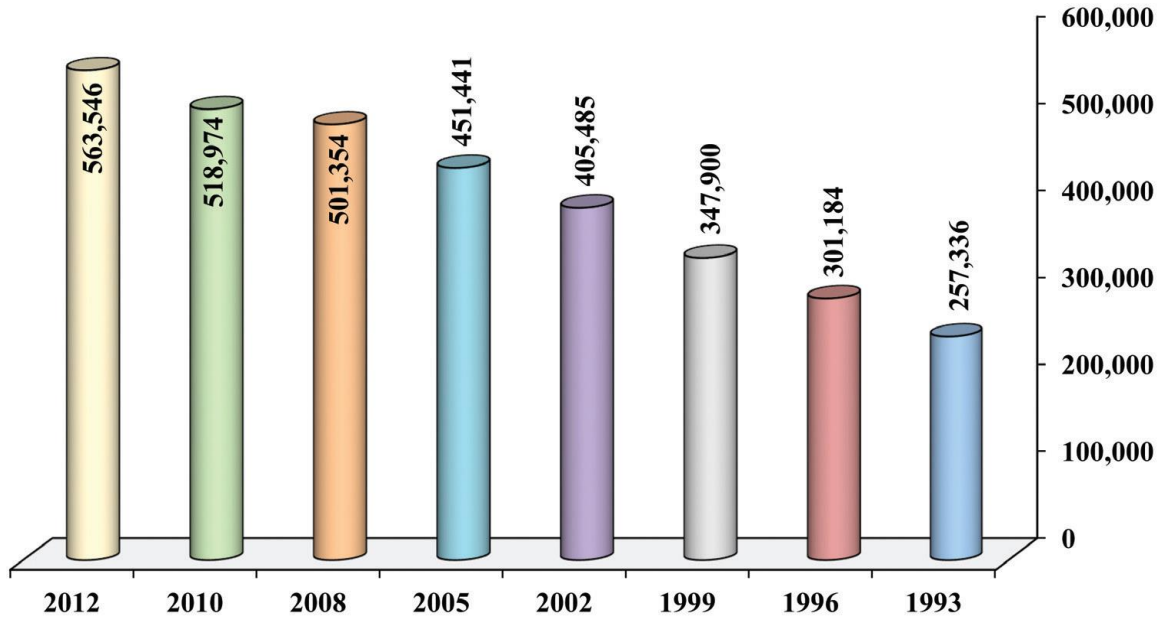
¹⁷ للاطلاع على أعداد المستوطنين في الفترة 1993-2000 انظر: محمد جميل، نظرة في واقع الإحلال الصهيوني (دمشق:

مكتبة ابن القيم، 2005)، ص 648.

أما بالنسبة لأعداد المستوطنين في الفترة 2001-2012 انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx



أعداد المستوطنين في الضفة الغربية - سنوات مختارة



أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغ عدد المستوطنين في 1993 قرابة 4,800 مستوطن، وأخذ عددهم بالارتفاع حيث بلغ سنة 1997 قرابة 5,700 مستوطن (انظر خريطة رقم (4)). وفي سنة 2001 بلغت مساحة أراضي المستوطنات المبنية في قطاع غزة قرابة 26.7 كم²، وقد بلغ عدد المستوطنين فيها قرابة 7 آلاف مستوطن¹⁸. وفي سنة 2005 وحتى تطبيق خطة "فك الارتباط" أحادية الجانب والتي قضت بتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة والبالغ عددها 18 مستوطنة، بلغ عدد المستوطنين قرابة 8,500 مستوطن¹⁹ (انظر جدول رقم (2)).

¹⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2003؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي 2004 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/أغسطس 2005).

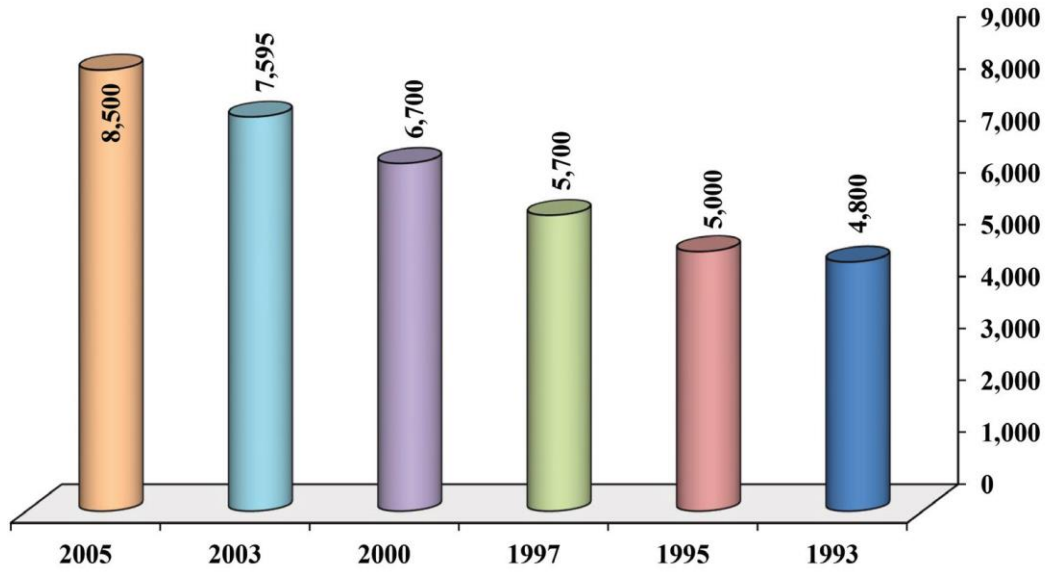
¹⁹ CBS, Statistical Abstract of Israel 2006, no.57, table 2.5, p. 90, http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st02_05&ctear=2006

جدول رقم (2): أعداد المستوطنين في قطاع غزة - سنوات مختارة²⁰

قطاع غزة	السنة
4,800	1993
5,000	1995
5,700	1997
6,700	2000
7,595	2003
8,500	2005

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أعداد المستوطنين في قطاع غزة - سنوات مختارة



3. تطور مواقف السلطة الفلسطينية من الاستيطان:

لقد نصّ إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن الحكم الذاتي في 13/9/1993، على تأجيل موضوع المستعمرات إلى مفاوضات الحل النهائي، وفي الوقت نفسه وافقت "إسرائيل" على تحويل بعض الصلاحيات إلى الفلسطينيين، ولكن هذه الصلاحيات لم تشمل الأرض والاستيطان. واقتصرت المواقف الفلسطينية الراضية للاستيطان الإسرائيلي قبل تأسيس السلطة في سنة 1994، على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الفصائل الفلسطينية. لكن تلك المواقف لم تكن كافية لإيقاف الهجمة الاستيطانية الشرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من قيام السلطة في 1994، إلا أن مواقفها وإجراءاتها ضد الاستيطان ظلت ضعيفة، وغالباً ما بقيت تصدر على لسان منظمة التحرير الفلسطينية أو بعض فصائلها. ففي البيان السياسي للدورة الـ 21 للمجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في غزة في 25/4/1996، وذلك عقب توقيع اتفاق أوسلو 2 في واشنطن في 28/9/1995، اتخذ المجلس قراراً أكد فيه عدم شرعية الاستيطان، وجاء فيه²¹:

إن المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية والقدس المحتلة في عام 1967 هي مستوطنات لاغية وغير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ولا سبيل لإقامة سلام دائم في ظل الاستيطان، ولن يجتمع الاستيطان والسلام في معاهدة سلام بين الجانبين، وإن شقّ الطرق الالتفافية لتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية ومصادرة الأراضي الزراعية بالقمع والقوة يؤكدان على وجود اتجاهات قوية في إسرائيل تعمل لتقويض عملية السلام.

²¹ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، صيف 1996، ص 251.

وفي بيان للقيادة الفلسطينية في 3/12/1999، أكدت فيه أنها طرحت على الجانب الإسرائيلي خطر الاستمرار بالاستيطان، لكنها فوجئت بعدم الاهتمام الإسرائيلي، وأكدت السلطة الفلسطينية على أثره أن الاستيطان يجب أن يتوقف إذا أريد لعملية السلام أن تستمر²².

ومع انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية خلفاً لعرفات في 2005، تابع نهج سلفه في إدانة الاستيطان وحاول إحياء عملية التسوية تحت شرط تجميد الاستيطان، لكنه كان يقابل بالرفض من الجانب الإسرائيلي. ترافق ذلك مع انسحاب "إسرائيل" في 2005 انسحاباً أحادي الجانب من قطاع غزة، لتغطي بذلك على هجمتها الاستيطانية الشرسة في القدس أمام المحافل الدولية، وتذر الرماد في عيون المعترضين، ولتغطي على بناء الجدار والتهويد في القدس.

لم تجد قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في معركتها مع الاحتلال الإسرائيلي سوى طريق المفاوضات، بينما سلكت المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس طريق المقاومة واسترداد الحق بالسلاح. ومع دخول حركة حماس إلى الحكومة عقب فوزها في الانتخابات التشريعية في 2006 وتبنيها مشروع المقاومة ورفض مشروع التسوية، اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات قمعية قاسية ضدّ حماس وحكومتها وممثليها في المجلس التشريعي. وفي كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية، إسماعيل هنية، أمام المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني طلباً للثقة بالحكومة، قال:

ينعقد اليوم مجلسكم الموقر ليشهد ولادة حكومة فلسطينية جديدة هي الحكومة العاشرة في ظلّ تواصل الاحتلال والعدوان...، وبناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس واستمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك والتلويح الدائم باقتحامه وكذلك توسيع المستعمرات ومخططات ضمّ الأغوار، إننا على يقين بأن الاحتلال الغاصب إنما يقوم بكل هذه التصعيدات ليقذفها في وجه الحكومة الجديدة، بهدف إيصال رسالة للشعب الفلسطيني مفادها: "إنك أخطأت في الاختيار، ولا بدّ أن تعاقب". وهذا الموقف للأسف يتم تحت سمع

العالم وبصره، ونحن نحذر من مغبة مثل هذه السياسات²³.

ومع استلام إيهود أولمرت الحكم خلفاً لأريل شارون في بداية سنة 2006 وخوف "إسرائيل" من وقوف حماس حجر عثرة في عملية المفاوضات، كانت القناعات الإسرائيلية تتزايد بضرورة الاتجاه نحو فرض الحل الأحادي الجانب²⁴. فعرض أولمرت على المفاوض الفلسطيني انسحاب "إسرائيل"

²² مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 41، شتاء 2000، ص 227.

²³ كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية، إسماعيل هنية، أمام المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني طلباً للثقة بالحكومة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/27، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/2006/ismael_haneya/27_3_06.htm

²⁴ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 94 و 257.



من معظم الضفة الغربية بينما تحتفظ بالتكتلات الاستيطانية الرئيسية والقدس الشرقية ووادي الأردن، وذلك أن هذه التكتلات الاستيطانية تقطع التواصل بين الفلسطينيين أنفسهم وتحاصروهم في حويصلات، وقد رفض كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات خطة أولمرت. وحثّ الحكومة الإسرائيلية على العودة إلى طاولة المفاوضات²⁵.

وخلال مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27، دعا محمود عباس إلى بدء عملية تفاوض شاملة وعميقة، حول جميع قضايا الوضع النهائي، وأضاف أنه علينا أن ندعم هذا التفاوض بخطوات مباشرة وملموسة على الأرض تثبت أننا نسير في طريق لا ارتداد عنه نحو السلام التعاقدى الشامل والكامل، وبما يشمل وقف كافة النشاطات الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي لها²⁶. متكناً على موقف الرئيس الأمريكي الذي دعم فكرة عدم التفاوض إلا بعد التجميد الكامل للاستيطان.

والنتيجة المعهودة للمفاوضات جاءت على لسان عباس في 2008/1/24 باعترافه أن المفاوضات لم تحقق أي شيء، مؤكداً أن الاستيطان هو من أهم العقبات أمام عملية السلام²⁷.

وفي 2009 وفي إصرار على شرط وقف الاستيطان لاستمرار المفاوضات، قال رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني أحمد قريع، خلال مقابلة مع الصحفي الإسرائيلي عكيفا الدار Akiva Eldar ونشرتها هآرتس في 2009/5/26، إنه لن تكون هناك مفاوضات دون إخلاء البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ سنة 2001، وإن "إسرائيل" ملزمة أيضاً بإزالة كافة الحواجز الداخلية التي تقطع أوصال الضفة²⁸.

أعلن نتنياهو في 2009/11/25 تجميداً للاستيطان في الضفة باستثناء القدس مدته عشرة أشهر مقابل استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية²⁹. وقد وافقت السلطة الفلسطينية على العودة إلى طاولة المفاوضات المباشرة مقابل شرط تجميد الاستيطان. وبالرغم من ذلك استمر الاستيطان في الضفة، وحذر محمود عباس في آب/ أغسطس 2010 في رسائل وجهت إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف Dmitry Medvedev والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن كاثرين أشتون Catherine Ashton، من أن إنهاء تجميد الاستيطان في 2010/9/26 قد ينهي المفاوضات المباشرة التي بدأتها السلطة الفلسطينية مع

²⁵ الرأي، 2006/2/9.

²⁶ كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام مؤتمر أنابوليس، 2007/11/26، في: وفا، 2007/11/27، انظر:

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php>

²⁷ عكاظ، 2008/1/25.

²⁸ معاً، 2009/5/26، انظر: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=165898>

²⁹ Haaretz، 25/11/2009، <http://www.haaretz.com/news/netanyahu-declares-10-month-settlement-freeze-to-restart-peace-talks-1.3435>

"إسرائيل"³⁰. هذا، وانتهت فترة تجميد الاستيطان في 2010/9/26، مما أدى إلى تجميد عملية المفاوضات لقراءة ثلاث سنوات تلت.

وقد أعلن محمود عباس في القمة العربية الاستثنائية في سرت في ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2010 بأن استمرار التعتن الإسرائيلي ورفضها وقف الاستيطان، سيدفع به إلى الاستقالة من منصبه كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأن للفلسطينيين خيارات أخرى جميعها سلمية لإعلان الدولة الفلسطينية، منها الطلب من الولايات المتحدة الاعتراف بحدود الدولة على كافة الأراضي المحتلة سنة 1967، وأن تقوم الأمم المتحدة بالإشراف عليها لحين تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها.

وفي موقف دولي، طالب تقرير داخلي للاتحاد الأوروبي بعنوان "القدس 2012" جميع الدول الأعضاء الـ 27 بوقف كلّ التعاملات المالية التي تدعم الاستيطان في الضفة الغربية، حسب ما أوصى به رؤساء وقناصل بعثات الاتحاد في الضفة وشرقي القدس المحتلتين، واصفين البناء الاستيطاني في الضفة والقدس بالمنهجي المستفز الذي يعرقل حلّ الدولتين³¹. وطالب صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دول الاتحاد الأوروبي باعتماد توصيات التقرير الذي أعده قناصل وممثلو دول الاتحاد الأوروبي في فلسطين³².

وأوضح إسماعيل هنية في 2012/12/24 تزايد عمليات الاستيطان في الضفة، بأنها محاولة هروب للاحتلال الإسرائيلي من انتصار المقاومة في غزة، خلال عملية عمود السحاب Pillar of Defense أو عملية حجارة السجيل في 2012/11/21-14، والإنجاز السياسي الفلسطيني في الأمم المتحدة³³. من ناحية أخرى، قال هنية حول موقف حكومته من المفاوضات بوساطة أمريكية، في 2013/3/21، "نحن لا نرى في السياسة الأمريكية مساعداً لإنهاء الاحتلال عن الأرض الفلسطينية، إنما تكريس له وتشريع الاستيطان والاستسلام تحت شعار السلام".

وتسعى "إسرائيل" دائماً إلى كسب الوقت من خلال تمديد جولات المفاوضات مع الفلسطينيين، وتقديم شروطها محاطة بالغموض، غير أنها تستمر من الناحية العملية في تكريس الاستيطان

³⁰ Haaretz, 23/8/2010, <http://www.haaretz.com/print-edition/news/abbas-end-of-settlement-freeze-would-end-direct-peace-talks-1.309608>

³¹ الشرق الأوسط، 2013/2/28؛ وانظر:

Site of European Coordination of Committees and Associations for Palestine (ECCP), 28/2/2013, <http://www.eccpalestine.org/the-european-union-has-recommended-its-27-member-states-imposing-sanctions-on-israeli-settlements/>

³² القدس العربي، 2013/3/1.

³³ صحيفة الشروق، مصر، 2012/12/25.



وبناء الحقائق على الأرض. ففي 2013/5/9 التقى وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري John Kerry، في روما، الموفد الخاص للجنة الرباعية الدولية طوني بلير Tony Blair، في محاولة لاستئناف عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، بعد جمود دام أكثر من عامين، حيث أكد كيري أن الإسرائيليين والفلسطينيين جادون بشأن السعي للسلام³⁴. وبدأ كيري ببلورة خطة سلام لمحاولة إعادة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى طاولة المفاوضات، والتوفيق بين شروط الطرفين. وقد أكد عباس، خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف المصرية في القاهرة في 2013/5/16، استعداد القيادة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات إذا قامت "إسرائيل" بوقف كل الأنشطة الاستيطانية في كل الأراضي الفلسطينية وبالذات في القدس، وأضاف "إن الأميركيين عبروا عن نيتهم الصادقة فيما يتعلق بالسير نحو العملية السياسية"³⁵.

وقرر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تقديم خطة تقوم على العمل التدريجي لإحراز تقدم في العملية السلمية. وبحسب صحيفة إسرائيل اليوم Israel Today فإن الخطة ستضمن التوافق المبدئي على إجراء تبادلات للأراضي خصوصاً فيما يتعلق بالكتل الاستيطانية الكبرى إلى جانب منح الفلسطينيين حزمة مساعدات اقتصادية في الفترة الأولى. كما تتضمن المرحلة الأولى وقف الاستيطان بشكل إيماءات ودون مواقف معلنة من قبل "إسرائيل"³⁶.

وقال مسؤول فلسطيني لوكالة أنباء "شينخوا" أن الرئيس محمود عباس أبلغ جون كيري، أن أي خطوات ضمن حسن النوايا "لن تكون كافية" للعودة للمفاوضات مع "إسرائيل"، وأضاف إن عباس أكد لكيري تمسكه بضرورة أن يسبق استئناف المفاوضات التزام إسرائيلي واضح بتجميد الاستيطان، واعتماد مرجعية حلّ الدولتين وفق الحدود المحتلة سنة 1967³⁷.

وفي 2013/7/19 أعلن كيري، في مؤتمر صحفي في عمان، أن تل أبيب ورام الله وافقتا رسمياً على العودة إلى طاولة المفاوضات دون شرط وقف الاستيطان³⁸. وأضاف كيري "توصلنا لاتفاق يضع أساساً لاستئناف المفاوضات المباشرة بشأن قضايا الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين"³⁹.

³⁴ القدس، 2013/5/10.

³⁵ وفا، 2013/5/16، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=153876>

³⁶ سما، 2013/6/12، انظر: <http://samanews.com/ar/>

³⁷ الأيام، 2013/6/29.

³⁸ الجزيرة نت، 2013/7/20، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/7151f27e-4edb-4939-89c3-e86f00a66e85>

³⁹ القدس العربي، 2013/7/20.

وبموجب الاتفاق المقترح يتم تجميد المشاريع الاستيطانية المتعلقة بعدد من البؤر المقررة من قبل الحكومة الإسرائيلية، ولا ينطبق هذا الإجراء على المشاريع القائمة في التجمعات الاستيطانية الكبرى الواقعة في محيط مدينة القدس وغور الأردن بما فيها مستعمرات معاليه أدوميم Ma'ale Adumim، وجفعات زئيف Givat Ze'ev، وهار حوما Har Homa، وجيلو Gillo، ونفيه يعقوب Neve Yaakov، ورامات شلومو Ramat Shlomo، ورامات ألون Ramat Alon، وكريات أربع Kiryat Arba، وكذلك المستعمرات ذات الكثافة السكانية، ويعطى سكان المستعمرات التي يتم تجميد الاستيطان فيها حق اختيار أي من الجنسيتين اليهودية أو الفلسطينية أو كليهما في ختام المحادثات المذكورة⁴⁰.

وكشفت مصادر دبلوماسية فلسطينية أن كيري نقل للجانب الفلسطيني تعهداً قدمه له نتنياهو بشأن الاستيطان ويفيد بأن "إسرائيل" لن تباشر البناء الاستيطاني في المنطقة إي 1 أو E 1 ورامات شلومو، وبأنها لن تصدر عطاءات جديدة لتوسيع المستعمرات خلال فترة المفاوضات⁴¹.

وفتح كيري باب المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، معلناً مع إطلاق المفاوضات المباشرة من واشنطن أن كل قضايا الحل النهائي مطروحة على الطاولة، وأن الهدف هو الوصول إلى اتفاق نهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في آذار/ مارس 2014. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت في عددها الصادر 2013/8/1، أن وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، أعرب في حديثه مع عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي عن اعتقاده، أن "إسرائيل" قد تحتفظ في نهاية المطاف بنحو 85% من الكتل الاستيطانية تحت سيادتها وضمن حدودها⁴². من جهته، طالب إسماعيل هنية السلطة الفلسطينية بالانسحاب من المفاوضات "كونها خيار كارثي للقضية الفلسطينية"، ورأى في كلمة له خلال جلسة عقدتها كتلة حماس البرلمانية بمقر المجلس التشريعي في غزة، أن المفاوضات "شكلت غطاء لاستمرار المستعمرات وهي غطاء لتصفية القضية الفلسطينية، خاصة أن المفاوضات الفلسطينية تخطى عن شروطه بل إن إسرائيل بدأت تفرض الشروط بضرورة الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة"⁴³.

ولم يتوقف الاستيطان منذ انطلاق المفاوضات، فقد كشفت صحيفة معاريف في 2013/7/31 عن اتفاق سري بين نتنياهو وفتالي بينت رئيس حزب البيت اليهودي The Jewish Home (HaBayit HaYehudi) لتميرير بناء 4,500 وحدة سكنية بمستعمرات الضفة والقدس، كذلك أصدر

⁴⁰ القدس العربي، 2013/7/22.

⁴¹ القدس، 2013/7/29.

⁴² عرب 48، 2013/8/1، انظر: <http://www.arabs48.com/?mod=print&ID=101507>

⁴³ الدستور، 2013/8/21.



نتنياهو قراراً في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 ببناء 1,500 وحدة استيطانية في القدس مقابل الإفراج عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين خلال عملية المفاوضات⁴⁴. وأبلغ عباس عدداً من نواب حزب ميرتس Meretz اليساري الإسرائيلي في 2013/9/8 أن استمرار النشاطات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية يهدد ليس فقط بانحياز المفاوضات الحالية، وإنما أيضاً بانحياز حلّ الدولتين⁴⁵. ودعا عباس في مؤتمر صحفي عقده ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رامبوي Herman Van Rompuy في بروكسل، الشركات الأوروبية والشركات الأجنبية العاملة في المستعمرات للتوقف عن العمل فيها لأنها بذلك تخالف القانون الدولي، وأكد أهمية تطبيق الإجراءات الأوروبية المتعلقة بالمستعمرات في موعدها في مطلع سنة 2014، مشيراً إلى أن هذه الدعوة ليست موجهة ضدّ دولة "إسرائيل"، قائلاً: نحن نريد أن نعيش إلى جوارها ونبني جسور سلام معها، بل هي موجهة ضد المستوطنات المقامة على أراضي دولة فلسطين المحتلة منذ 1967 وعاصمتها القدس الشرقية⁴⁶.

وضع صائب عريقات ومحمد اشتية والوفد الفلسطيني المفاوض في 2013/10/31 استقالته من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تحت تصرف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بعد وصولهما لقناعة بعدم جدوى التفاوض مع الجانب الإسرائيلي. وأضافت مصادر أن الاستقالة جاءت احتجاجاً على تنصل "إسرائيل" من التزاماتها تجاه عملية السلام ومواصلة الاستيطان وتهويد القدس⁴⁷. وأعلن عباس في 2013/11/13، إن المفاوضين الفلسطينيين في محادثات السلام مع "إسرائيل" استقالوا احتجاجاً على عدم تحقيق تقدم في المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة، وقد خيم عليها استمرار البناء الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وأشار عباس خلال مقابلة مع شبكة سي. بي. سي التلفزيونية المصرية إلى أن المفاوضات سوف تستمر حتى لو تمسك وفد المفاوضين بالاستقالة. وقال "إما أن يعود الوفد وإما أن نشكل وفداً آخر"⁴⁸. وقال عريقات في بيان له في 2013/11/16 إن "القيادة الفلسطينية ومن منطلق إيمانها بأهمية تحقيق السلام العادل والشامل، ملتزمة بالتفاوض مع الجانب الإسرائيلي رغم ما تمارسه حكومة نتنياهو من جرائم بحق الإنسان الفلسطيني وبحق الأرض الفلسطينية"⁴⁹.

⁴⁴ انظر: الشرق الأوسط، 2013/8/1؛ والدستور، 2013/10/30.

⁴⁵ الحياة، 2013/8/23.

⁴⁶ وفا، 2013/10/23، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php/index.php?action=detail&id=162110>

⁴⁷ القدس العربي، 2013/11/1.

⁴⁸ رويترز، 2013/11/13، انظر: <http://ara.reuters.com/article/idARACAE9B2GV120131113>

⁴⁹ الشرق الأوسط، 2013/11/17.

ثانياً: مواجهة تهويد القدس والمقدسات:

1. تطور التهويد الإسرائيلي للقدس والمقدسات:

في 1967/6/28 أعلن موشيه شابيرا Moshe Shapira وزير داخلية "إسرائيل" ضمّ الأحياء العربية في القدس الشرقية قسراً وتوحيد شطري المدينة. وطبقت "إسرائيل" قانون أموال الغائبين على سكان القدس، وكان هذا القانون قد أقر في 1950/3/31 ليتيح لـ "إسرائيل" وضع يدها على الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها أيّ مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد 1947/11/19 بالنسبة لمواطني الدول العربية، وبعد 1948/9/1 بالنسبة للفلسطينيين⁵⁰. وقد قام الكيان الإسرائيلي بتوسيع نطاق بلدية القدس تدريجياً، ليتمكن من ضمّ مناطق أخرى من الضفة الغربية نهائياً إلى كيانه، وليقوم بعملية تهويد القدس على نطاق مبرمج واسع. فعندما احتلت "إسرائيل" القدس سنة 1967 كانت مساحة شرقي القدس 6.5 كم² ومساحة غربي القدس 24 كم²، فقامت بتوسيع نطاق البلدية إلى 104 كم² اقتطعتها من أراضٍ تابعة لـ 28 قرية فلسطينية في محيط مدينة القدس، ويقع معظمها شرقي المدينة أي في الضفة الغربية. ثم تابعت "إسرائيل" توسيع حدود بلدية القدس خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين حتى وصلت إلى 126 كم²؛ يقع 72 كم² منها شرقي القدس، بينما يقع 54 كم² غربي المدينة⁵¹.

وفي سنة 1993، السنة التي تمّ فيها توقيع اتفاق أوسلو، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإحداث توسع جديد على حدود مدينة القدس الواقعة تحت الإدارة الإسرائيلية، حيث أصبحت مساحتها 130 كم²⁵². وفي سنة 2005 أقرت لجنة تخطيط المدينة وبلدية القدس المخطط الهيكلي "القدس 2000-2020"، والذي يوسع الحدود الغربية للمدينة قرابة 40%⁵³. وقد اتبعت "إسرائيل" إجراءات تهويدية عدة لتهويد القدس والمقدسات منها:

⁵⁰ مركز زايد للتنسيق والمتابعة، وثيقة الدفاع عن القدس من يكتبها؟ (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003)، ص 104-105؛ وانظر: حبيب غانم، القدس: تاريخاً وقضية (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2002)، ص 117.

⁵¹ انظر: الموسوعة الفلسطينية، إشراف أحمد المرعشلي (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ج 3، ص 521-527؛ وإبراهيم أبو جابر، "قضية القدس ومستقبلها"، في جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 544-568؛ والدستور، 1997/6/18؛ وانظر: زياد الحسن (محرر)، نحو استراتيجية شاملة للقدس، مسودة تفصيلية، 2009/6/18، ص 34.

⁵² مركز زايد للتنسيق والمتابعة، وثيقة الدفاع عن القدس من يكتبها؟، ص 121-122.

⁵³ أريج، تعزيز المساعي لتهويد مدينة القدس المحتلة جغرافياً وديموغرافياً، إسرائيل تصادق على مشروع قانون يعتبر القدس "منطقة ذات أولوية وطنية"، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2010/10/26.



أ. تهويد السكان:

سيطر الهاجس الديموغرافي على الاحتلال الإسرائيلي منذ استيلائه على كامل القدس سنة 1967، ومنذ ذلك الحين يسعى لتحقيق أغلبية ديموغرافية يهودية حاسمة في المدينة بوصفها عاصمة "إسرائيل"، وقد كان عدد سكان القدس (شرقيها وغربيها) بعيد الاحتلال سنة 1967 ما مجموعه 266.3 ألفاً، منهم 197.7 ألف يهودي (74.24%)، و 68.6 ألف عربي (25.76%)⁵⁴. وفي سبيل تهويد المدينة سُئ في سنة 1973 قانون يسعى لتحديد نسبة الفلسطينيين في المدينة بـ 22%، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذه النسبة أبداً. وقد واجهت دولة الاحتلال في القدس مشكلة أساسية تتمثل في أن مدينة القدس تُعدّ ذات بيئة طاردة للسكان اليهود، فخلال السنوات 1980-2008 كان عدد اليهود المهاجرين من المدينة أكثر من عدد اليهود المهاجرين إليها بما يزيد عن 100 ألف، وكان ميزان الهجرة اليهودية للمدينة سالباً في كل السنوات خلال تلك الفترة ما عدا سنة 1986⁵⁵.

وقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين في مدينة القدس في شرقيها وغربيها في نهاية سنة 1994 قرابة 166,900 نسمة، بينما بلغ عدد اليهود في القدس 411,900، وعلى الرغم من الإجراءات التهودية ظلّ عدد السكان الفلسطينيين في ارتفاع (انظر جدول رقم (3)). وقد تراوح النمو السكاني العربي السنوي في القدس في العقد الأول من القرن الـ 21 بين 3% و 3.7%؛ أما النمو السكاني اليهودي السنوي للفترة نفسها فقد تراوح من 0.9% إلى 1.6%⁵⁶؛ ومن المتوقع أن تصل نسبة الفلسطينيين في المدينة إلى 40% سنة 2020 إذا ما واصل الفلسطينيون والإسرائيليون نسب النمو نفسها. وقد بلغ عدد سكان القدس الفلسطينيين في نهاية سنة 2012 قرابة 300,200 نسمة، بينما بلغ عدد اليهود في القدس قرابة 515,200 نسمة.

⁵⁴ حول عدد سكان القدس العرب واليهود في الفترة 1967-2008، انظر:

Site of The Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS), <http://jiis.org/upload/web%20C0109.pdf>

⁵⁵ حول الهجرة الداخلية من القدس وإليها في الفترة 1980-2008، انظر:

JIIS, <http://jiis.org/upload/web%20E0109.pdf>

⁵⁶ حول نسبة نمو السكان العرب واليهود في القدس في الفترة 1978-2011، انظر:

JIIS, http://www.jiis.org.il/upload/yearbook2013/shnaton_C0313.pdf

ملاحظة: مكونات التغير في عدد سكان القدس الدائمون هي: الزيادة الطبيعية (عدد المواليد أقل من الوفيات) لسكان المدينة، وميزان الهجرة منها وإليها.

جدول رقم (3): عدد سكان شرقي وغربي القدس - سنوات مختارة⁵⁷

السنة	الفلسطينيون	اليهود وآخرون *
1994	166,900	411,900
1996	184,600	426,200
1998	193,500	440,200
1999	201,300	444,900
2000	208,723	448,820
2002	221,877	458,570
2006	252,400	481,000
2008	268,600	495,000
2010	283,900	504,200
2012	300,200	515,200

* شملت هذه الفئة السكان اليهود والمسيحيين من غير العرب والسكان غير المصنفين دينياً.

ب. الاعتداءات على المسجد الأقصى:

سعت السلطات الإسرائيلية إلى تحقيق وجود يهودي دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه، وحاولت جعله منطقة متنازعاً عليها مع المسلمين، وعملت على التهيئة لمصادرة أجزاء منه، والسيطرة عليه في مراحل لاحقة. وشجعت أو تغاضت عن الاقتحامات المتكررة للمتطرفين اليهود، الذين يدعون أن لهم حقاً في الصلاة في "جبل الهيكل".

• الحفريات:

بدأ اليهود حملة محمومة من الحفريات تحت المسجد الأقصى والمنطقة التي حوله، مركزين على المنطقة الغربية والجنوبية للمسجد، محاولين إيجاد أي دليل عن هيكلهم. كما قامت دائرة الآثار الإسرائيلية بعمل حفريات جنوب شرقي المسجد الأقصى 1973-1974، حتى اخترقت الحائط الجنوبي للمسجد أسفل محراب الأقصى وأروقته الجنوبية الشرقية⁵⁸. وفي الفترة 1970-1988 قامت عدة جهات إسرائيلية بتنفيذ حفريات النفق الغربي للأقصى، بالرغم من قرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) التي دانت "إسرائيل" على ذلك، ووصل عمق الحفريات ما بين 11-14 متراً تحت الأرض، وبلغ طول النفق 450 متراً، وارتفاعه 2.5 متراً. ونتج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الأبنية، منها الجامع العثماني ورباط الكرد. وحاول الصهاينة إيصال النفق بقناة كان قد اكتشفها

⁵⁷ للاطلاع على أعداد سكان القدس، الفلسطينيون واليهود، انظر الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن دائرة الإحصاء

المركزية الإسرائيلية CBS للسنوات 1996-2013، في: <http://www.cbs.gov.il>

⁵⁸ رائف يوسف نجم، الحفريات الأثرية في القدس (عمان: دار الفرقان، 2009)، ص 138.



عالم الآثار كونراد تشيك Conrad Cheek في القرن الـ 19 في 1988/7/7، ولكن تصدى لهم المواطنون، مما اضطر السلطات الإسرائيلية للتوقف. ثم أعادوا الكرة في عهد حكومة بنيامين نتنياهو وتمكنوا من فتح باب ثانٍ للنفق من جهة المدرسة العمرية. وأعلن عن افتتاح هذا النفق في 1996/9/24، وهو ما أثار انتفاضة فلسطينية ومواجهات دامية في تلك الفترة⁵⁹.

وفي الفترة 1990-2000، قامت دائرة الآثار الإسرائيلية بعمل حفريات جديدة سعت من خلالها إلى إزالة آثار القصور الأموية المكتشفة، وقامت بإنشاء درجين ومصطبتين رخاميتين فوق الآثار الأموية عند الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى⁶⁰.

وتمّ تنفيذ حفريات في البلدة القديمة وفي سلوان في الفترة 2000-2008. وقطعت سلطات الاحتلال شوطاً كبيراً في إنشاء "مدينة يهودية مقدسة" مزرّعة ضمن مشروع تأهيل "الحوض المقدس"؛ وقد غدا الفضاء التحتي للمسجد، نتيجة الحفريات الإسرائيلية المتواصلة أسفله، مدينة متكاملة متعددة المداخل والأروقة والمعالم. وشهدت الفترة 2008/8/21-2009/8/21 الكشف عن خمسة مواقع جديدة للحفريات؛ أربعة منها جنوب المسجد وواحد منها غرب المسجد، ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات تحت المسجد وفي محيطه 25 موقعاً، وبذلك، يكون عدد الحفريات المكتملة والمفتوحة أمام الزوار 13 حفرية، بينما يكون عدد الحفريات النشطة 12 حفرية⁶¹. وفي الفترة 2012/8/1-2013/8/1 بلغ عدد الحفريات 47 حفرية؛ منها 17 مكتملة و 30 نشطة⁶².

• الاقتحامات:

وفيما يتعلق بالاعتداءات على المسجد الأقصى من اقتحامات وغيرها فقد جرى 40 اعتداء خلال الفترة 1967-1990، ولم تنفع التسوية السلمية واتفاقات أوسلو في وقف الاعتداءات، فتم تسجيل 72 اعتداء خلال الفترة 1993-1998. وفي الفترة ما بين 2006/8/21-2008/8/21، بلغ مجموع هذه الاعتداءات على المسجد الأقصى 21 اعتداء، كما بلغت الاعتداءات في الفترة ما بين 2008/8/21-2009/8/21، 43 اعتداء⁶³. وقد بلغ مجموع اقتحامات المتطرفين اليهود والشخصيات الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمسجد 34 اقتحاماً خلال الفترة 2010/8/22-2011/8/21.

⁵⁹ المرجع نفسه، ص 139-141.

⁶⁰ المرجع نفسه، ص 142-143.

⁶¹ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 273.

⁶² زياد الحسن وآخرون، عين على الأقصى: تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة ما بين 2012/8/1-2013/8/1 - ملخص تنفيذي (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2013)، ص 23.

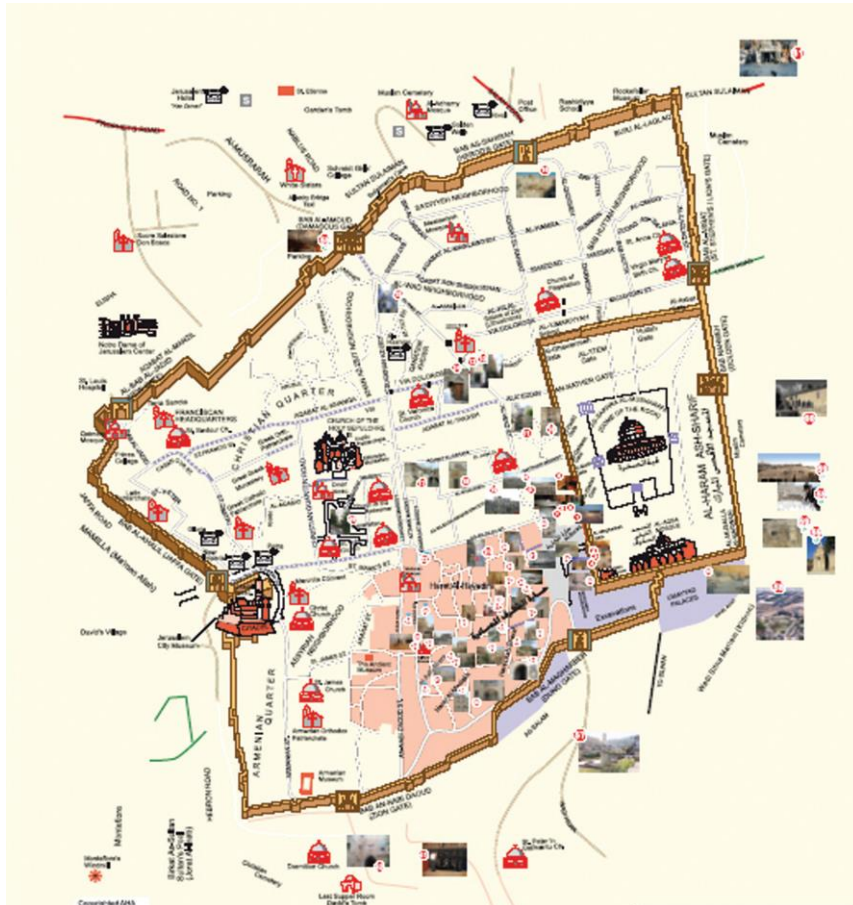
⁶³ انظر: عبد الله ابحيص وآخرون، عين على الأقصى: تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2008/8/21-2009/8/21 (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2009)، ص 94.

وبات المسجد الأقصى عملياً مقسماً زمنياً بين المسلمين واليهود، حيث توفر الشرطة الإسرائيلية الحماية التامة اليومية لكل المقتحمين اليهود.

ج. تهويد الأماكن والأسماء:

يسعى الصهاينة إلى تحويل الهوية العربية - الإسلامية للبلدة القديمة في القدس إلى هوية يهودية، وإنشاء مدينة يهودية مقدسة موازية وتشارك معها في المركز ذاته، وهو ما يعرف بمشروع "القدس أولاً". وقامت "إسرائيل" بمصادرة الأراضي في القدس وذلك لبناء الكنس اليهودية عليها (انظر خريطة رقم (5)). وكانت أبرز الإنجازات الإسرائيلية في هذا المجال خلال سنة 2009 افتتاح كنيس الخراب "هاحوربا" Hurva Synagogue، وهو يغطي المسجد القبلي للأقصى بشكل تام في عين الناظر إليه من الجهة الغربية، وقد تمّ افتتاحه في 2010/3/15⁶⁴.

خريطة رقم (5): مواقع الكُنس اليهودية في البلدة القديمة، والتي تمّ بناؤها بعد الاحتلال الإسرائيلي لشرقي القدس سنة 1967



المصدر: محمود أبو عطا، كنس تطوق الأقصى، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، انظر:

<http://www.foraqsa.com/library/studies/Konos>

⁶⁴ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 274.



لم تقتصر الاعتداءات الإسرائيلية على الأوقاف الإسلامية فحسب، فقد تعرضت المقدسات المسيحية لاعتداءات إسرائيلية رسمية، أو من قبل متطرفين يهود، حيث صودرت بعض العقارات والأراضي الوقفية، مثل كنيسة المنصورة، وكنيسة إقرت، وأراضي كنيسة البصة المهذمة. وجرت محاولات لإحراق كنائس وتجريف قبور، وغيرها من الاعتداءات.

وأمر وزير المواصلات في حكومة الاحتلال يسرائيل كاتس Yisrael katz في 2009/7/13 بتهويد أسماء البلدات والمدن المكتوبة على الإشارات واللافتات المنتشرة على الشوارع والطرق الرئيسية في كامل الأراضي المحتلة سنة 1948⁶⁵، وقد غيرت بالفعل أسماء آلاف المواقع والمعالم الأثرية في القدس (انظر الجدول رقم (4)).

جدول رقم (4): بعض الأسماء المهودة في البلدة القديمة بالقدس⁶⁶

الاسم العبري	الاسم العربي	الموقع
شاعر هأريوت (= الأسود)	باب الأسباط	وسط السور الشرقي للمدينة
شاعر يافو	باب الخليل	وسط السور الغربي للمدينة
شاعر هيرودوت	باب الساهرة (الزهور)	وسط السور الشمالي
شاعر تسيون	باب النبي داود	في الجزء الجنوبي الغربي للسور
شاعر شخيم (= نابلس)	باب العمود (باب دمشق)	السور الشمالي لمدينة القدس القديمة
هكوتل همعرافي	حائط البراق	الجزء الجنوبي من السور الغربي للحرم القدسي

د. هدم المنازل:

اعتمدت "إسرائيل" سياسة هدم المنازل في القدس وذلك لتهجير المقدسيين، وإفساح المجال لاستقدام أكبر عدد ممكن من اليهود، كذلك ألجأت مخططات التنظيم والبناء الإسرائيلية في القدس المقدسيين للبناء بدون تراخيص فتعرضت بيوتهم لخطر الهدم. وقد هدمت "إسرائيل" في القدس في الفترة 1993-2011 نحو 949 منزلاً (انظر جدول رقم (5)).

⁶⁵ الجزيرة.نت، 2009/7/13، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C5B06E19-B584-471F-AE8F-035C2153D570.htm>

⁶⁶ إبراهيم عبد الكريم، "التوجهات والممارسات الصهيونية إزاء التراث الحضاري والثقافي الخاص بالقدس"، في محسن محمد صالح (محرر)، دراسات في التراث الثقافي للقدس (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 435.

جدول رقم (5): عدد المنازل المهذمة في القدس 1993-2011⁶⁷

السنة	عدد المنازل المهذمة
1995-1993	102
1998-1996	75
2001-1999	105
2004-2002	237
2007-2005	181
2010-2008	208
2011	41
المجموع	949

هـ. سحب حق الإقامة في القدس والهويات:

إن سياسة "التهجير الهادئ"، أي تجريد الكثير من العائلات المقدسية من حق المواطنة، قد بدأت منذ سنة 1967، وهي متواصلة حتى الآن. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 1995 وحتى آذار/مارس 2000 مارست "إسرائيل"، ومن خلال وزارة الداخلية، أسلوباً جديداً لتقليص عدد المقدسيين، وذلك بسحب بطاقة المواطنة من كل مقدسي لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وإجباره على مغادرة المدينة إلى الأبد، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة.

كما عمدت سلطة الاحتلال إلى سحب الهويات الإسرائيلية من أولئك المقدسيين الذين انتقلوا للعيش في مدن الحدود المصطنعة لبلدية القدس، أي في مدن الضفة الغربية المحيطة بمدينة القدس.

⁶⁷ انظر: بتسيلم، معطيات حول هدم البيوت الغير مرخصة في القدس الشرقية، في:

http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

ومؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، هدم المنازل في القدس خلال العام 2009، في: http://www.al-maqdese.org/ar
ومحسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، ص 283؛ وأريج، حصاد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأرض والسكن في القدس لعام 2011، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2012/1/1، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4148؛ وانظر أيضاً:

Land Research Center (LRC), The Israeli demolition of Palestinian houses in Jerusalem is an escalating settler and apartheid policy, site of Project of Monitoring the Israeli Colonization Activities (POICA), 13/7/2001, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=162; and see Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ), Demolishing Palestinian Houses, (POICA), 19/12/2009, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2254



وبذلك يحرم المقدسيين من حقوقهم في الإقامة خارج الوطن للدراسة أو العمل أو ازدواج الجنسية، أو من جمع شمل العائلات المقدسية وتسجيل أولادها؛ فمنذ سنة 2000 قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد جميع طلبات لَمَّ الشَّمل، وفي 2003/7/31 أصدر قانون أطلق عليه قانون المواطنة والدخول إلى "إسرائيل"، يحظر على المقدسيين والفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية (فلسطينيو الـ 1948) ممن تزوجوا من سكان الضفة الغربية لَمَّ الشَّمل ويفرض عليهم العيش منفصلين. وقد صادقت عليه محكمة العدل الدولية (ICJ) International Court of Justice في 2006/5/14.⁶⁸

وقد أدت السياسة الإسرائيلية إلى سحب ما مجموعه 8,558 بطاقة إقامة عائلية في الفترة 1967-2007، أما عدد البطاقات التي سُحبت خلال سنة 2008 وحدها فقد وصل إلى 4,577 بطاقة إقامة عائلية، أي إن البطاقات التي سُحبت خلال سنة 2008 تُشكل 34.8% من البطاقات التي سُحبت منذ احتلال المدينة وحتى سنة 2008، والتي يبلغ عددها 13,135 بطاقة إقامة عائلية سُحبت على مدى 41 عاماً⁶⁹. وقد فقدت 14,371 عائلة مقدسية حقَّ إقامتها في القدس منذ سنة 1967 وحتى منتصف حزيران/يونيو 2010، حيث يصل عدد أفرادها مجتمعة نحو 86,226 مواطناً⁷⁰.

2. تطور مواقف السلطة الفلسطينية من التهويد الإسرائيلي للقدس والمقدسات:

ومع مجيء السلطة الفلسطينية سنة 1994، وعلى الرغم من الاتفاق من خلال اتفاقيات أوسلو، أن يتم تأجيل البحث في قضية القدس إلى المراحل الأخيرة من "عملية السلام"، إلا أن وتيرة حفر الأنفاق داخل مدينة القدس وما حولها زادت أضعاف ما كانت عليه قبل مجيء السلطة الفلسطينية⁷¹. فقد التزمت مواقف السلطة الفلسطينية خانة الاستتكار والإدانة فيما يتعلق بتهويد القدس، وارتقت في بعض الأحيان إلى خانة مطالبة المجتمع الدولي بإيقافه، وغابت مواقفها في كثير من الأحيان لتحل مكانها مواقف صادرة عن منظمة التحرير أو ممثلي بعض فصائل المقاومة.

⁶⁸ السفير، 2006/5/30.

⁶⁹ صحيفة هآرتس، 2009/12/2؛ وانظر: بتسيلم، معطيات حول تجريد حق المواطنة في شرقي القدس، في: http://www.btselem.org/arabic/Jerusalem/Revocation_Statistics.asp

⁷⁰ القدس، 2010/7/27.

⁷¹ أكرم محمد عدوان، دراسة: الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك 1967-2000م، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، غزة، 2009.

ففي البيان السياسي للدورة الـ 21 للمجلس الوطني الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، في غزة في 1996/4/25، جاء⁷²:

يؤكد المجلس الوطني أن قيام إسرائيل بضم القدس من جانب واحد في عام 1967 هو قرار غير شرعي، ولا يعترف المجلس الوطني بأي إجراءات قامت بها الحكومة الإسرائيلية لجعل الضم أمراً واقعاً، ويؤكد المجلس تمسكه التام بعروبة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967.

وفي جلسته الاستثنائية التي عقدت في بيت لحم، في 1997/3/13، اتخذ المجلس التشريعي الفلسطيني، قراراً أكد فيه أن القدس هي قلب الوطن الفلسطيني وعاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأنه لا سلام دون عودة القدس إلى السيادة الفلسطينية واحترام الحقوق الفلسطينية فيها كاملة، وأعلن أن كافة الممارسات الإسرائيلية في القدس وضد الشعب الفلسطيني هي باطلة وغير شرعية، بما في ذلك سياسات الضم وسحب الهويات والبناء الاستيطاني⁷³.

وفي كلمة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أمام مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام آباد، والتي أصبح اسمها منذ سنة 2011 منظمة التعاون الإسلامي (Organisation of Islamic Cooperation (OIC)، في 1997/3/23، قال فيها:

إنني من على هذا المنبر أقول لقادة أمتنا الإسلامية ولشعوبها، إن القدس الشريف وما حولها، هي أمانة وضعها العلي القدير في أعناقنا، وإن إنقاذها من غول الاستيطان، وخطر التهويد والمصادرة، هو فرض عين علينا جميعاً، لذا أدعوكم للعمل الجاد والعاجل لإنقاذها، وتوفير كافة الإمكانيات لتعزيز صمودها، والحفاظ على طابعها التاريخي والحضاري والديني⁷⁴.

وفي 2000/9/29، دان بيان للقيادة الفلسطينية المجزرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في المسجد الأقصى والحرم الشريف عقب دخول أرييل شارون إلى المسجد في 2000/9/28، والتي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى والتي استمرت حتى 2005⁷⁵.

لقد أرادت "إسرائيل" من السلطة الفلسطينية من خلال كامب ديفيد أن تكون حارسة أملاك اليهود في القدس، وليس صاحبة المكان، الأمر الذي رفضه المفاوض الفلسطيني وأدى إلى إفشال كامب ديفيد. ففي محاضرة لمحمود عباس حول هذه المفاوضات، عندما كان أمين سرّ اللجنة التنفيذية

⁷² مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، صيف 1996، ص 251-252.

⁷³ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 31، صيف 1997، ص 206.

⁷⁴ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 31، صيف 1997، ص 210.

⁷⁵ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 44، خريف 2000، ص 189.



لمنظمة التحرير الفلسطينية، قال "ويبقى موقفنا من القدس بسيطاً وبلا أي تعقيد، وهو أن القدس جزء من الأراضي التي احتلت عام 1967، وينطبق عليها قرار 242، ولا بد أن تعود لسيادتنا لنبني عليها عاصمتنا ولا مانع لدينا أن تكون القدس الشريف والقدس الغربية مفتوحتين على بعضهما البعض تتشاركان في الأعمال البلدية"⁷⁶.

وفي 2005/3/31، أكد أحمد قريع، رئيس الوزراء الفلسطيني، في كلمته خلال المؤتمر الوطني للدفاع عن القدس ضد الاستيطان وجدار الفصل العنصري، أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة ولا نهاية لنزاع الشرق الأوسط، ولا مستقبل آمن لأي طرف، بدون حل عادل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف⁷⁷. ودعا قريع المفوض العام للتعبة والتنظيم في حركة فتح، خلال مؤتمر صحفي عقدته جامعة القدس والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، زعماء الدول العربية إلى إظهار موقفهم بصلابة ووضوح تجاه مدينة القدس خلال القمة العربية القادمة⁷⁸.

ودعا قريع المشاركين في المؤتمر إلى تأسيس مجلس فلسطيني باسم المجلس الفلسطيني لتنمية وتطوير القدس، كإطار خاص لدعم صمود المدينة والجهات التنفيذية الجامعة لمختلف المؤسسات المقدسية الحاضنة لسائر القطاعات الأهلية فيها، ولكافة الفعاليات الثقافية والدينية والحضارية، مُشدداً على أن المجلس سيسهم في تعزيز نداء القدس وصوتها الموحد لدى مخاطبة الجهات العربية والإسلامية والدولية القادرة على دعم صمود المدينة وتطويرها⁷⁹.

وقد قال رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع في 2005/11/12، في كلمة ألقاها أمام ندوة نظمت إحياء لمرور عام على وفاة ياسر عرفات في مدينة البيرة، إن الفلسطينيين يرفضون مقايضة الانسحاب من قطاع غزة بتهويد القدس. وأضاف "إذا كانت غاية إسرائيل مقايضة هذه الأرض بتلك، فهذه لن تكون غايتنا، خصوصاً إذا كانت الغاية الإسرائيلية تنصب حول القدس"⁸⁰.

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات في مطلع 2006، وبعد أن شكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة وجه وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني، محمود الزهار في كانون الثاني/يناير 2007،

⁷⁶ مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45-46، شتاء/ربيع 2001، ص 177، نقلاً عن الحياة، 2000/11/24، انظر: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/1998%20to%202002/Alhayat_2000/General/392/39205.xml.html

⁷⁷ موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، 2005/3/31، انظر:

<http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=2809&CategoryId=4>

⁷⁸ وفا، 2007/3/27، انظر: <http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=45458>

⁷⁹ المرجع نفسه.

⁸⁰ الشرق الأوسط، 2005/11/13.

رسالة إلى جامعة الدول العربية وأخرى إلى منظمة المؤتمر الإسلامي دعا فيها إلى التحرك العاجل لوقف تهويد مدينة القدس، وإنقاذ المسجد الأقصى المبارك من المخططات الهادفة إلى هدمه⁸¹.

لقد كان الطابع العام للمفاوضات على القدس، هو رفض المفاوض الفلسطيني لمقايضتها مقابل قطعة أخرى من الأرض، وتأجيلها لمفاوضات الوضع النهائي التي ما تزال حتى اليوم تراوح مكانها. لكن وفق أوراق نشرتها قناة الجزيرة الفضائية حول مفاوضات السلطة مع "إسرائيل" فإن الفريق الفلسطيني المفاوض قدم موقفه من تبادل الأراضي بناء على خرائط مفصلة في اجتماع مع تسيبي ليفني في 2008/5/4، وبالرغم من أنه شدد على أن التبادل لا بد أن يتم على أساس مبدأ 1:1، وأن الأراضي المبادلة لا بد من أن يكون لها "نفس القيمة" إلا أنه عرض على الإسرائيليين ما مجموعه 41.67 كم²، مقابل حصوله على 9.43 كم²، ما يعني أن النسبة هي 4.4:1 لصالح الإسرائيليين من إجمالي القدس بحسب حدودها الأحادية الإسرائيلية، مضافاً إليها "المنطقة الحرام"⁸².

وقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله في 2012 شكوى إلى منظمة اليونسكو لإدانة اعتداءات "إسرائيل" الإجرامية على مدينة القدس. وقد وافقت لجنة من اليونسكو في 2013 على القدوم لمعاينة المناطق المقدسة مقابل الموافقة على وقف مشاريع قرارات تدين "إسرائيل". وقد رأى رياض المالكي وزير الخارجية في السلطة في رام الله، في موافقة "إسرائيل" على ذلك بمثابة "انتصار كبير للدبلوماسية الفلسطينية ومقدمة لمشاريع جديدة لليونسكو". لكن إسماعيل رضوان، وزير الأوقاف في حكومة غزة، قال إن اعتبار السلطة في رام الله "الموافقة الإسرائيلية" انتصار كبير للدبلوماسية الفلسطينية هو "استخفاف بالعقول"⁸³.

وفي آب/أغسطس 2013، لدى اجتماع عباس مع وفد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) Democratic Front for Peace and Equality (Hadash) في رام الله، عاد الرئيس عباس ليؤكد على أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية، وطالب "إسرائيل" بالتوقف عن وضع العراقيل أمام استمرار مفاوضات السلام⁸⁴.

⁸¹ صحيفة الوطن، أبها (السعودية)، 2007/1/26.

⁸² Meeting Minutes on Borders, Tzipi Livni (and team) and Ahmad Qurei (and team), 4/5/2008, site of Al Jazeera Transparency Unit (AJTU), pp. 5-11 and 13, <http://transparency.aljazeera.net/files/2648.PDF>

⁸³ المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/4/25، انظر:

<http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=133761>

⁸⁴ الدستور، 2013/8/21.



ثالثاً: مواجهة الجدار العازل:

كانت فكرة إقامة جدار يعزل الضفة الغربية عن "إسرائيل" مطروحة لدى الإسرائيليين بعدة أشكال ومنذ سنوات؛ فهناك سابقة متمثلة في السياج الذي أحاط بقطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987⁸⁵. وعقب اندلاع انتفاضة الأقصى في 28/9/2000، وتزايد العمليات الاستشهادية، تبلورت نواة فكرة الجدار الحالي، حين وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في تشرين الثاني/نوفمبر 2000 على إقامة "حاجز لمنع مرور المركبات الآلية"، كان يفترض أن يمتد من شمال غرب الضفة الغربية إلى منطقة اللطرون جنوباً⁸⁶. وبعد قدوم أرييل شارون إلى رئاسة الوزراء، صادقت الحكومة الإسرائيلية على إنشائه في نيسان/أبريل 2002، وبدأ العمل فيه في 16/6/2002.

1. الجدار في الضفة الغربية:

لقد أدخلت تعديلات عدة على مسار الجدار منذ البدء في بنائه، حيث كان من المقرر أن يقضم ما مساحته 1,024 كم² من مساحة الضفة الغربية سنة 2002، أي ما نسبته 18% منها⁸⁷. ولكن بعد التعديلات العديدة، ووفقاً للأرقام التي ذكرها معهد أريج سنة 2009، فقد بلغت مساحة الأراضي التي سيعزلها الجدار وفق ما خططت له "إسرائيل" سنة 2007 قرابة 733 كم²، وتشكل قرابة 13% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، بينما ازداد طول الجدار المخطط لبنائه من 645 كم سنة 2004 ليصبح 770 كم في 2007⁸⁸. ووفق ما ذكره الناطق باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية شلومو درور Shlomo Dror في 8/7/2009، فقد اكتمل بناء 490 كم من الجدار، حيث أشار إلى أن الميزانية إضافة إلى قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية، التي علقت البناء في قرابة 100 كم من الجدار، كانت السبب الرئيسي في تأخير استكمال بناء الجدار⁸⁹. أما في سنة 2011 واصلت "إسرائيل" بناءه، وقد كشف تقرير لمنظمة بتسيلم عن أن طول الجزء المكتمل من الجدار بلغ قرابة 437.5 كم أي قرابة

⁸⁵ محسن محمد صالح وبشير نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص 66.

⁸⁶ B'Tselem, *Behind the Barrier: Human Rights Violations as a Result of Israel's Separation Barrier* (Jerusalem: B'Tselem, March 2003), p. 6, http://www.btselem.org/Download/200304_Behind_The_Barrier_Eng.pdf

⁸⁷ ARIJ, Wall cases are still pending at Israeli Court, POICA, 25/3/2006, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=799

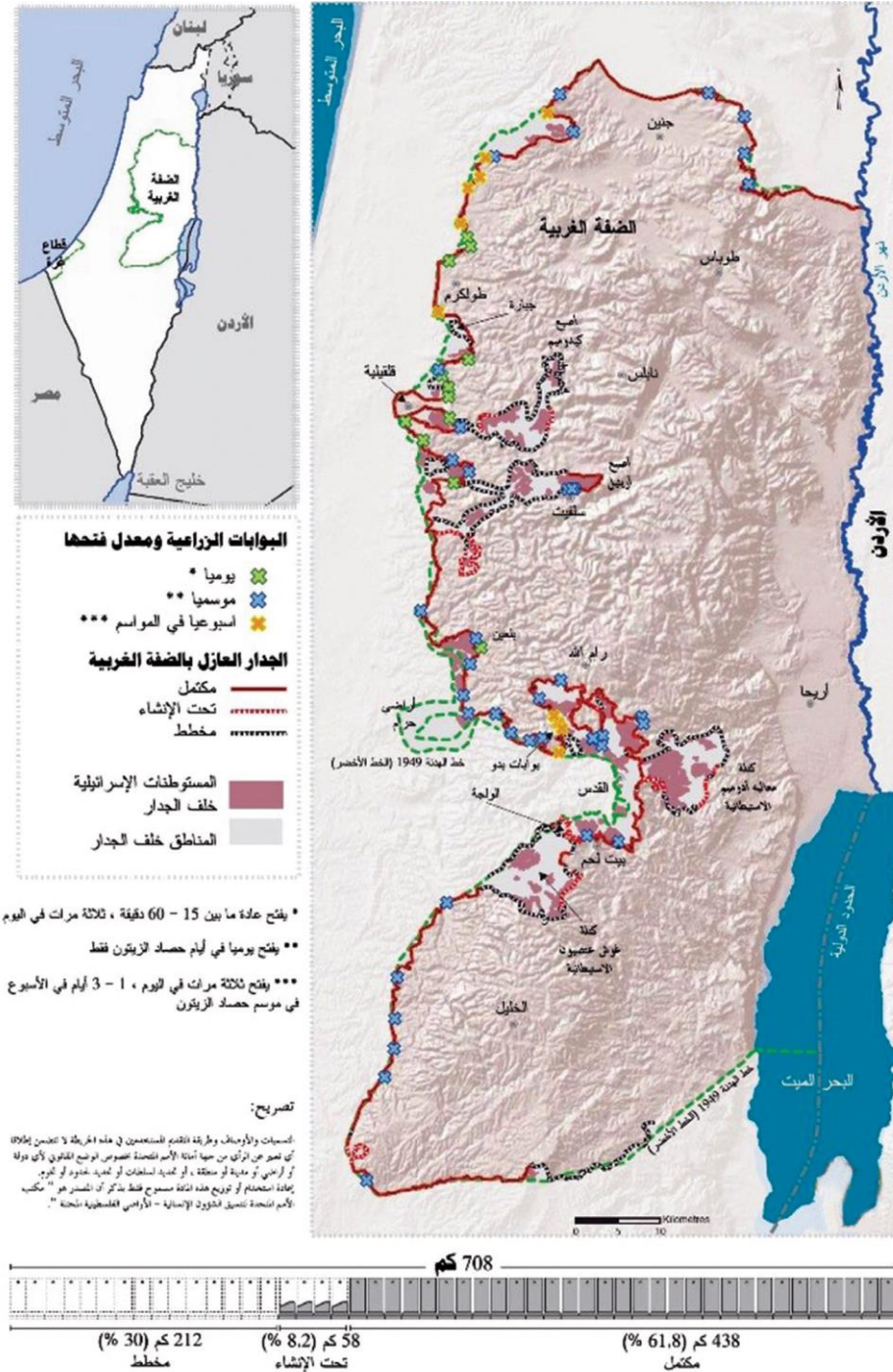
⁸⁸ أريج، في ذكرى مرور خمسة أعوام على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي

في الأراضي الفلسطينية (POICA)، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2018

⁸⁹ The Jerusalem Post, 9/7/2009.

62% من المسار المخطط له، وهو يتعارض مع الرقم الذي ذكره الناطق باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية شلومو درور سنة 2009⁹⁰ (انظر خريطة رقم (6)).

خريطة رقم (6): مسار الجدار العازل في الضفة الغربية، تموز/ يوليو 2011



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة.

⁹⁰ يتسيلم، "أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: ملخص العام 2011"، ص 48، انظر: http://www.btselem.org/download/2011_annual_report_arabic.pdf

وفي سنة 2013 كشف تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territories (OCHA-oPt) أن 10% من مسار هذا الجدار هو قيد الإنشاء، و 28% منه تمّ التخطيط لبنائه ولم يشرع العمل فيه بعد من قبل السلطات الإسرائيلية⁹¹.

2. الجدار في القدس (غلاف القدس):

يعبّر بناء الجدار حول القدس، أو "غلاف القدس" كما تسميه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عن أهم أهداف الاحتلال من الجدار العازل، وهو المضي قدماً في برنامج تهويد القدس، وإحاطتها بالمستعمرات والجدران، وخفض نسبة السكان الفلسطينيين من 35% إلى 22% فيها⁹². وفي أواخر آب/ أغسطس 2003، كشفت الصحف الإسرائيلية عن بدء بناء المقطع المحيط بالقدس بشكل سري، تحت حراسة أمنية مشددة⁹³.

مع إقامة "إسرائيل" الجدار العازل حول القدس الذي يمتد مساره نحو 182.5 كم⁹⁴، والذي تسعى "إسرائيل" لتثبيتته كحدود نهائية في التسوية مع الفلسطينيين، إضافة لـ 163 كم² من أراضي شرقي القدس التي تقع عليها الكتل الاستيطانية اليهودية الكبرى، تصبح مساحة الأرض التي تضمها منطقة القدس خلف الجدار 289 كم²⁹⁵.

وبحسب التقارير التي تبحث في تأثيرات الجدار، فإن 231 ألف فلسطيني أي نحو 56% من سكان القدس سيتأثرون سلباً بإقامة الجدار. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2007 تمّ الانتهاء من إنشاء 78.5 كم حول القدس أي نسبة 47% من طول الجدار⁹⁶. وفي سنة 2011 تمّ الانتهاء من إنشاء 91 كم حول القدس وتبقى هناك مقاطع قيد البناء حتى تاريخ كتابة هذا الفصل⁹⁷.

⁹¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للجدار، تموز/ يوليو 2013، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2013_arabic.pdf

⁹² محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 241.

⁹³ حول جدار الفصل العنصري في القدس، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4084>

⁹⁴ انظر: بتسيلم، الجدار الفاصل، معطيات، في: http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp

⁹⁵ محسن محمد صالح، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال، ص 72.

⁹⁶ المرجع نفسه، ص 75.

⁹⁷ بتسيلم، الجدار الفاصل، معطيات، في: http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp

3. معاناة الفلسطينيين من الجدار:

اقتصادياً، تسبب الجدار العازل بمنع وصول التجار والمستهلكين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى شرقي القدس، التي كانت تمثل محوراً اقتصادياً مهماً للضفة قبل بناء الجدار⁹⁸. واجتماعياً، يعمل الجدار على تشتيت شمل الأسر المقدسية وتقريبها عن بعضها، كما يعيق التواصل بين الأقارب، وحتى الزواج بين الأفراد المقيمين على جانبيه⁹⁹. وفي الجانب الصحي، يتسبب بناء الجدار بفصل سكان قرى وضواحي القدس الواقعة خارج الجدار عن المستشفيات الرئيسية التي يعتمدون عليها في الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة، والتي يبلغ عددها ستة مستشفيات تخصصية، تقع جميعها داخل المدينة¹⁰⁰. وفي الجانب التعليمي، أشار تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في سنة 2006، إلى أن عدد المدارس المتضررة من بناء الجدار العازل في محافظات الضفة الغربية بلغ 124 مدرسة، وبلغ عدد الطلاب المتضررين فيها أكثر من 14 ألف طالب¹⁰¹.

وحسب دراسة أعدها مركز بمكوم الإسرائيلي Bimkom، وهو مركز يُعنى بحقوق الإنسان في مجال التخطيط، فقد شكل جدار الفصل ما لا يقل عن 21 جيباً مغلقاً تتحكم "إسرائيل" في الدخول إليها والخروج منها، ويحاصر الجدار في هذه الجيوب نحو 248 ألف فلسطيني، فضلاً عن محاصرة نحو 250 ألف فلسطيني في القدس بفعل هذا الجدار، وبذلك يحاصر الجدار بشكل مباشر نحو نصف مليون فلسطيني¹⁰².

وأدى بناء غلاف القدس إلى اضطراب عدد كبير من المقدسيين للعودة إلى مسكنهم الأصلي في القدس، وذلك للمحافظة على الهويات المقدسية التي بحوزتهم، وذلك على الرغم من صعوبة الظروف التي سيواجهونها عند عودتهم بسبب سياسات الاحتلال.

⁹⁸ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - الأراضي الفلسطينية المحتلة، "الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية: القدس الشرقية"، حزيران/يونيو 2007، ص 44، انظر:

http://www.ochaopt.org/documents/Jerusalem_report_arabic_web_Sept07.pdf

⁹⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وموقع المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، مسح أثر جدار الضم والتوسع وتبعاته على النزوح القسري للفلسطينيين في القدس، حزيران 2006 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز/يوليو 2006)، انظر:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/wallimpact_a.pdf

¹⁰⁰ المرجع نفسه.

¹⁰¹ وزارة التربية والتعليم العالي، "تأثير جدار الضم والتوسع العنصري على التعليم الفلسطيني"، ص 27، انظر:

http://www.moe.gov.ps/Uploads/admin/wall2006_2.pdf

¹⁰² حول تقرير بمكوم، انظر: وليد عوض، "جدار الفصل العنصري يحاصر نصف مليون فلسطيني"، القدس العربي، 2007/1/24.



وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي القاضية بإبطال هذا الجدار، في 20/7/2004، مطالبة "إسرائيل" وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتقيد بالتزاماتها القانونية على النحو المذكور في الفتوى¹⁰³. ولم ترتدع "إسرائيل" عن المضي قدماً في إقامة الجدار وتعزيز الاستيطان وتهويد القدس على الرغم من هذه الفتوى، ورفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في 15/9/2005 فتوى محكمة العدل الدولية، بحجة أنها لم تأخذ بالحسبان احتياجات "إسرائيل" الأمنية¹⁰⁴.

وأمام المحكمة العليا الإسرائيلية، نجح المواطنون الفلسطينيون والمؤسسات الحقوقية المناهضة للجدار إلى حدٍّ ما باستخدام الأوراق القانونية لمواجهة الجدار، وتمكنوا من تعديل مساره في مواضع عدة من خلال الالتماسات التي قدموها. فقد شرع الجيش الإسرائيلي بتفكيك جزء من الجدار المقام على أراضي بلعين، في 26/6/2011، وذلك بعد نحو سبع سنين من الضغط الجماهيري لأهالي بلعين والمتضامنين معهم. وبذلك، استرجع أهالي القرية قرابة 1,200 دونم من الأراضي الزراعية التي ابتلعها الجدار، إلا أن 1,500 دونم أخرى بقيت مصادرة لأعمال الجدار¹⁰⁵. مما يبقي ما يُسمى "العدالة" التي تقدمها هذه المحكمة الإسرائيلية للفلسطينيين منقوصة وجزءاً من الديكور الذي يحاول به الكيان الإسرائيلي تزيين احتلاله.

4. تطور مواقف السلطة الفلسطينية من الجدار العازل منذ سنة 2002:

لقد لجأت السلطة الفلسطينية ومنذ البدء ببناء الجدار العازل سنة 2002 إلى المحكمة الدولية ومجلس الأمن وغيرها من مؤسسات المجتمع الدولي، لانتزاع اعتراف بأن "إسرائيل" دولة احتلال وبدعم شرعية هذا الجدار. لكن المجتمع الدولي لم يوقف بناء الجدار بل اكتفى بإدانته؛ وهو ما لم تأبه له "إسرائيل" واستمرت في بناء الجدار لإبقاء السيادة الإسرائيلية واقعاً ثابتاً لا يمكن تجاوزه. وجاء ردّ السلطة على بناء الجدار على لسان الرئيس ياسر عرفات في 2003، بأن استمرار "إسرائيل" في بناء "جدار الفصل العنصري" على أراضي الضفة الغربية شرقي الخط الأخضر

¹⁰³ See Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, including in and around East Jerusalem, General Assembly, tenth emergency special session, 20/7/2004, A/ES-10/L.18/Rev.1, UNISPAL, <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/C39066BA1F03C71385256EDD00680366>

¹⁰⁴ الغد، والنهار، 16/9/2005.

¹⁰⁵ انظر: بتسيلم، "أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: ملخص العام 2011"، ص 49.

"تدمير لعملية السلام"، كذلك دان إقامة "جدار برلين" جديد حول مدينة القدس الشريف لعزلها عن محيطها الفلسطيني وتهويدها، وطمس هويتها التاريخية والدينية والروحية العربية والإسلامية¹⁰⁶. وعلى عكس ما كان متوقعاً من السلطة الفلسطينية، ففي شباط/فبراير 2004، قامت لجنة برلمانية فلسطينية بالتحقيق فيما إذا كانت شركة تملكها عائلة رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع تباع الإسمنت للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وفق ما نسب إلى مسؤولين فلسطينيين. وقالت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي في تقرير لها، أن شركة القدس للإسمنت التي تملكها عائلة قريع تؤمن مواد تسهم في بناء جدار الفصل الذي تقيمه "إسرائيل" داخل أراضي الضفة الغربية، وهو ادعاء نفاه مسؤولون فلسطينيون. بينما قال برلماني فلسطيني لم يشأ الكشف عن اسمه أن هناك "دلائل" على أن قريع يبيع الإسمنت إلى معاليه أدوميم، وأن ذلك يعزز الشكوك بأن قريع كان متورطاً في نشاطات غير مشروعة¹⁰⁷. ولم تثبت صحة الادعاءات الإسرائيلية والقضية بقيت قيد التحقيق.

وفي 2005/7/11 قال صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، إن الجدار ينهي التفاوض على القدس المحتلة قبل أن تبدأ المفاوضات. وقال إن السلام يتطلب خروج الاحتلال الإسرائيلي من القدس، وليس إخراج الشعب الفلسطيني وتهجيرهم من المدينة المقدسة. وأشار إلى أن الجدار يتلوى كالأفعى لقمض الأراضي وأحواض المياه¹⁰⁸. ودعا أحمد قريع، خلال كلمة ألقاها في حفل تكريم الفائزين بجائزة الرئيس الراحل ياسر عرفات للدراسات والبحوث الإسلامية، إلى اجتماع عاجل لوزراء خارجية الدول الإسلامية للرد على الخطوة الإسرائيلية الأخيرة التي أعلنت فيها "إسرائيل" عن نيتها استكمال "جدار الفصل" حول مدينة القدس خلال نهاية 2005، مطالباً عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بالدعوة لعقد اجتماع عاجل على مستوى وزراء الخارجية العرب على الأقل¹⁰⁹.

وحذر قريع من عدم ردّ الدول العربية والإسلامية على الخطوة الإسرائيلية، مشدداً على ضرورة إقحام "إسرائيل" أن مدينة القدس خط أحمر بالنسبة للمسلمين والعرب. وأشار إلى أن قرار "إسرائيل" عزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني جاء لإفساد فرحة الشعب الفلسطيني بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، مضيفاً أنه جاء أيضاً رداً على قرار قمة الدول

¹⁰⁶ القدس، 2003/9/21.

¹⁰⁷ المستقبل، 2004/2/11.

¹⁰⁸ الأهرام، 2005/7/12.

¹⁰⁹ الأيام، 2005/7/13.



الثمانى التي خصصت ثلاثة مليارات دولار للشعب الفلسطيني، من أجل أن تقول "إسرائيل" للعالم إنها هي من يحكم ويرسم في المنطقة¹¹⁰.

كذلك أكد عباس في سنة 2005 في كلمة ألقاها نيابة عنه زكريا الآغا، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال احتفال بذكرى الإسراء والمعراج، إن أخطر ما يمثله الجدار الفاصل هو جملة الحقائق التي أوجدها على أرض الواقع والتي ستقف في وجه قيام دولة فلسطينية¹¹¹.

وفي مؤتمر صحفي في سنة 2008 عقد في البيرة بمناسبة الذكرى الرابعة لفتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، أكد عضو اللجنة التنظيمية ورئيس اللجنة الوطنية لسجل أضرار الجدار تيسير خالد، أن فتوى المحكمة الدولية هي أهم القرارات التي تصدر عن أعلى محكمة دولية، أقرت أن "إسرائيل" دولة احتلال، وأن الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة، هي أرض محتلة وليست متنازعة¹¹² عليها.

وفي سنة 2011، قال رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض خلال مشاركته أهالي بلعين في المسيرة الأسبوعية ضدّ الجدار الفاصل والاستيطان، إن إزالة جزء من الجدار الفاصل في قرية بلعين غرب رام الله، يؤكد على قوة المقاومة السلمية في وجه الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف فياض، أن تعديل مسار الجدار الفاصل يدل على القوة الهائلة لما أصبح يعرف بنموذج بلعين¹¹³.

رابعاً: مواجهة السيطرة الإسرائيلية على الموارد والثروات الطبيعية:

1. الاعتداءات الإسرائيلية على الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية:

شهدت أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة انتهاكات كبيرة على بيئتها بمختلف مكوناتها من قبل "إسرائيل"، وبات تأثير تلك الاعتداءات واضحاً على الإنسان الفلسطيني الذي يعيش في هذه البيئة. ومن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان البيئية، مصادرة الأراضي، وتدمير الغابات، واقتلاع الأشجار، واستنزاف المصادر المائية، والتلوث الناتج عن المخلفات الصناعية الصلبة الإسرائيلية، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للمادة 33 من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على

¹¹⁰ المرجع نفسه.

¹¹¹ الأيام، 2005/9/1.

¹¹² الحياة الجديدة، 2008/7/10.

¹¹³ موقع إذاعة صوت الجبل، لبنان، 2011/6/24، انظر: <http://www.sawtaljabal.com/ar>

أن: "البيئة المتوازنة النظيفة حقّ من حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية"¹¹⁴.

هذا، بالإضافة إلى مبادئ متفق عليها بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وهي متعلقة بالحفاظ على سلامة البيئة، ومنها الملحق الثالث من إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" سنة 1993¹¹⁵.

أ. الأراضي الزراعية:

لقد باشرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، بارتكاب عمليات تجريف واسعة للأراضي الزراعية، والمناطق الحرجية والغابات، وذلك لتوسيع المستعمرات وشقّ الطرق الاستيطانية، حيث فُدرت مساحة الأراضي الحرجية والغابات بنحو 300,736 دونم سنة 1971، وتناقصت هذه المساحة لتصل إلى 231,586 دونم سنة 1999¹¹⁶.

ومن الاعتداءات الإسرائيلية التي أثرت في شكل سطح الأرض، انتشار مقالع الحجارة في مختلف أجزاء الضفة الغربية، وتذهب 94% من الحجارة التي يتم استخراجها من المحاجر التي يسيطر عليها الإسرائيليون في الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، لتغطي 25% من حاجتها من المواد الخام اللازمة للبناء¹¹⁷، في الوقت الذي تمنع فيه "إسرائيل" دخول مواد البناء إلى قطاع غزة، وتضع القيود على دخولها إلى الضفة الغربية.

وتقوم المصانع الإسرائيلية في الضفة الغربية (كما كان الأمر في قطاع غزة حتى سنة 2005) بدفن مخلفاتها في الأراضي الفلسطينية أو إلقائها في المياه العادمة للمستعمرات، والتي تقوم هذه الأخيرة بتحويل هذه المياه الملوثة نحو الأراضي الفلسطينية المجاورة¹¹⁸.

¹¹⁴ السلطة الوطنية الفلسطينية، موقع هيئة حقوق الإنسان وشؤون المنظمات الأهلية، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2000-2004)،

"البيئة"، انظر: <http://www.mongoa.gov.ps>

¹¹⁵ دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، مجموعة الرقابة الفلسطينية، التقرير التحليلي حول السياسة الإسرائيلية التي تستهدف تلويث البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا،

حزيران/يونيو 2005، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2365>

¹¹⁶ واقع الغابات في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، في: www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8122

¹¹⁷ أريج، في انتهاك صارخ للبيئة الفلسطينية العليا الإسرائيلية تسمح لعمل المحاجر الإسرائيلية في الضفة الغربية، موقع رصد

أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2012/1/5، انظر:

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4439

¹¹⁸ وزارة الإعلام، أثر المستعمرات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، 2009/3/1، انظر:

<http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=101>



ب. المياه:

بالرغم من أن اتفاقية أوسلو تنص في المادة 1/40 على أن "إسرائيل تعترف بالحقوق الفلسطينية في المياه في الضفة الغربية، وسوف يجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، وتُسوّى في اتفاق الوضع النهائي المتعلق بشتى الموارد المائية"¹¹⁹، إلا أن التقسيم غير المنصف لموارد المياه الجوفية ظلّ قائماً، بحيث تستأثر "إسرائيل" على نحو 80% منها، ولا ينال الفلسطينيون منها سوى 20%، وهي تمثل مصدر المياه الوحيد بالنسبة إليهم¹²⁰. وبالرغم من ازدياد عدد السكان الفلسطينيين، بقيت معدلات المياه الممنوحة هي نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع المياه عن المواطنين الفلسطينيين فترات طويلة خصوصاً في فصل الصيف¹²¹، مما يضطرهم لشراء المياه من الجانب الإسرائيلي بأسعار باهظة.

استمرت السلطات الإسرائيلية في رصد وتحديد كمية المياه المستخرجة من الآبار والينابيع الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا يُسمح للفلسطينيين بحفر آبار جديدة أو إعادة تأهيل الآبار الموجودة دون الحصول على تصريح مسبق من السلطات الإسرائيلية. ومثل هذا التصريح نادراً ما يُمنح، وإن مُنح فيكون بشروط معقدة ومكلفة.

إن من أهم أسباب أزمة المياه في غزة، هي ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي قام بإنشاء السدود في المناطق الشمالية الشرقية من القطاع، لمنع وصول المياه من الضفة الغربية واعتراض المياه الجوفية القادمة. إضافة إلى استنزاف المياه عبر حفر آبار لجذب المياه وحجز مياه الوديان داخل الخط الأخضر، خصوصاً وادي غزة الذي يلعب دوراً في زيادة الرصيد الجوفي. كما حفر الاحتلال أكثر من 24 بئراً في المستعمرات التي كانت تحاصر القطاع لاستنزاف ملايين الأمتار المكعبة من المياه¹²².

¹¹⁹ منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه؛ وانظر أيضاً:

The Israeli-Palestinian Interim Agreement - Annex III, Israel Ministry of Foreign Affairs, 28/9/2005, <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/THE+ISRAELI-PALESTINIAN+INTERIM+AGREEMENT+-+Annex+III.htm#app-40>

¹²⁰ منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه.

¹²¹ المياه في المفاوضات النهائية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2237>

¹²² حياة وسوق، ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن الحياة الجديدة، 3-9/7/2011، السنة الأولى، العدد 11، انظر:

<http://www.alhayat-j.com/sooq/economic%2011.pdf>

وخلال عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة، دمرت "إسرائيل" جزءاً كبيراً من البنية التحتية لقطاع المياه، حيث قامت بتدمير الخط الناقل بين آبار المغرقة ومنطقة النصيرات؛ مما أدى إلى حرمان نحو 30 ألف فلسطيني من التزود بالمياه. كما عمدت إلى تدمير كلي لبئر الإدارة شرق مدينة جباليا؛ وقد أدى هذا الهجوم إلى حرمان سكان منطقة شرق جباليا من هذا المصدر المهم للمياه والذي يغذي نحو 25 ألف مواطن¹²³.

2. مواقف السلطة الفلسطينية من الاعتداءات الإسرائيلية على الموارد والثروات الطبيعية:

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت المحاولات الفلسطينية للتعاطي مع مشاكل البيئة، وتحديد الجهات المخولة بمتابعة هذا الملف. فقد أنشأت السلطة الوطنية في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 دائرة تسمى دائرة التخطيط البيئي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث كان من صلاحياتها متابعة الإدارة البيئية في مناطق السلطة الوطنية. وفي الوقت نفسه تشكلت في كل من وزارة الصحة والزراعة والحكم المحلي دوائر للشؤون البيئية، مما شكل ازدواجية في الصلاحيات، وتسبب في عدم تحديد المسؤوليات والمرجعيات المحددة لاتخاذ القرارات في شؤون الإدارة البيئية¹²⁴.

وفي سنة 1998 تم إنشاء وزارة شؤون البيئة، وعُدَّت المرجعية الأساسية للشؤون البيئية في فلسطين، وقد كان لها العديد من الإنجازات التي تصدت للاعتداءات الإسرائيلية عليها مثل إنشاء محطات الصرف الصحي في معظم مناطق السلطة الفلسطينية، بهدف معالجة المياه العادمة التي تلقىها "إسرائيل" في المياه الفلسطينية¹²⁵.

وقد أكد عباس في أيلول/ سبتمبر 2005 في تعميم وزع على السفارات الفلسطينية، أن الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة منقوص طالما تسيطر "إسرائيل" على المعابر والأجواء والمياه الإقليمية الفلسطينية¹²⁶. كما قامت السلطة الفلسطينية بمطالبة الدول المانحة في

¹²³ مركز الميزان لحقوق الإنسان، أثر العدوان الإسرائيلي على الحق في المياه في قطاع غزة، شباط/ فبراير 2009، انظر: <http://www.mezan.org/upload/2382.pdf>

¹²⁴ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم)، سلسلة تقارير خاصة (40) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، أيلول/ سبتمبر 2005)، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/sp40.pdf>

¹²⁵ بسام فضل الزين، "دور السلطة الوطنية الفلسطينية وقائدها ياسر عرفات في حماية البيئة الفلسطينية"، بحث مقدم إلى مؤتمر: الشهيد الرمز ياسر عرفات: تاريخ... وذاكرة، جامعة الأزهر، غزة، 15-17/11/2011.

¹²⁶ الدستور، 2005/9/18.



مناسبات عديدة، بتغطية الخسائر الفادحة التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع الزراعة والمياه. وقامت بحملات عديدة لتوزيع أشغال شجر الزيتون على مزارعي المناطق المتضررة من جراء تجريف الأراضي وبناء الجدار الفاصل. وقد أعلن وليد عبد ربه، وزير الزراعة، في 2005/7/8، أن الوزارة تسعى لإعادة تفعيل مشاريع دعم المزارعين الذين تضرروا جراء ممارسات قوات الاحتلال عقب الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة¹²⁷.

وخلال مشاركته في افتتاح المؤتمر الدولي الثاني حول البيئة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2009، قال سلام فياض، إن الاستيطان شكل التهديد الرئيسي للبيئة الفلسطينية، والصعوبات والتحديات البيئية تتضاعف في ظلّ عدم السيطرة الكاملة على الأراضي في المنطقة المصنفة ج¹²⁸.

ولم تسلم البيئة الفلسطينية من فتاوى الحاخامات اليهود، فقد نددت وزارة الزراعة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر 2009 بفتوى جديدة للحاخام اليهودي شلومو ريسكين Shlomo Riskin، تجيز سرقة محاصيل الفلسطينيين وتسميم آبار مياههم. وقال الوكيل المساعد للمصادر الطبيعية بوزارة الزراعة في حكومة غزة حسن أبو عيطة: "المغتصبون ينفذون فتوى حاخاماتهم بحذافيرها"¹²⁹.

وحذرت وزارة الزراعة في غزة مما وصفته بـ"الحملة الإسرائيلية ضدّ البشر والشجر والحجر" في الضفة الغربية وقطاع غزة، من قبل المستوطنين اليهود. وقالت الوزارة في بيان لها في 2010/5/11، "إن هناك المئات من الدونمات الزراعية في مدن وقرى الضفة الغربية تم تجريفها وحرقتها مؤخراً من قبل المغتصبين بحماية من جيش الاحتلال الإسرائيلي"¹³⁰.

وفي 2013/6/10، ولدى اطلاعه على عينات من المنتجات الزراعية في رام الله، أكد محمود عباس، أن زراعة الأرض والتمسك بها وعدم تركها للنهب من قبل أي كان نوع من أنواع المقاومة الشعبية السلمية. وأضاف الناطق باسم فصائل منظمة التحرير في محافظة جنين علي زكارنة أن دعم هذه المشاريع الزراعية، هو تفعيل أشكال المقاومة الشعبية السلمية في المناطق التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي منع الفلسطينيين من استثمارها¹³¹.

¹²⁷ الأيام، 2005/7/9.

¹²⁸ الأيام، 2009/10/14.

¹²⁹ السبيل، 2009/12/8.

¹³⁰ السبيل، 2010/5/12.

¹³¹ معاً، 2013/6/11، انظر: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=603821>

وبالنسبة لقطاع المياه فقد أسست السلطة الفلسطينية سلطة المياه الفلسطينية بموجب القانون رقم 2 لسنة 1996 لتتولى هيكله قطاع المياه، وإدارة المصادر المائية، وتنفيذ السياسات المائية، والإشراف والمراقبة على مشاريع المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستغلال ما تم تخصيصه في اتفاقية المرحلة الانتقالية من كميات مائية للفلسطينيين. كما أوكل إليها الإعداد لمفاوضات الوضع النهائي لضمان وصيانة الحقوق المائية الفلسطينية المنصوص عليها في اتفاقية المرحلة الانتقالية¹³².

وعملت سلطة المياه الفلسطينية منذ تأسيسها على إقامة المشاريع لتنمية الثروة المائية في أراضي السلطة الفلسطينية، مثل حفر آبار جديدة لمواجهة الحاجات المائية خصوصاً في الأرياف¹³³، على الرغم من أن "إسرائيل" تحظر على الفلسطينيين حفر آبار جوفية دون موافقتها¹³⁴. فقد حذر رئيس سلطة المياه الفلسطينية نبيل الشريف من زيادة عجز المياه إلى نحو 200 مليون م³ في الضفة الغربية وقطاع غزة واستمراره حتى سنة 2010. وأعلن الشريف في أواخر نيسان/ أبريل 1998 أن سلطته ستبدأ في الشهرين المقبلين في إقامة أول محطة لتحلية مياه الشرب في شمال غزة، بتمويل فرنسي يصل إلى نحو 5.3 ملايين دولار في السنة الأولى للمشروع، ومثلها في السنة الثانية¹³⁵، وذلك لإيجاد مصدر ثانٍ للمياه الصالحة للاستعمال، بعد أن غدا المصدر المتوفر لا يكفي حاجة الفلسطينيين. غير أن الشريف اعترف في سنة 2000 بأنه جلس ثلاثة أعوام مع المفاوض الإسرائيلي لحفر بئر واحدة قرب جنين، ولم يستطع الحصول على تصريح منه بذلك¹³⁶.

وفي مؤتمر صحفي عقده الشريف على إثر مؤتمر لاهاي الدولي الثاني للمياه العالمية بهولندا في سنة 2000، اشترط لقبول الاقتراحات الإسرائيلية بتنفيذ مشروعات مشتركة لتحلية المياه، حصول فلسطين أولاً على جميع حقوقها المائية المشروعة وحصلتها القانونية من المياه السطحية والجوفية¹³⁷.

¹³² شداد العتيلي، "المياه الفلسطينية... أزمة في الواقع وإشكال في التفاوض"، الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/79BE312A-54F1-46AB-9925-7280E0E02DC5.htm>

¹³³ الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EBF67C17-CFAF-4686-89D9-20D2BC510C8D.htm>

¹³⁴ الجزيرة.نت، 2001/7/8، انظر: <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=11791>

¹³⁵ الحياة، 1998/4/30.

¹³⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، نقلاً عن: الخليج، 2000/3/3، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/books/areed/areed1.htm#_edn128

¹³⁷ الأهرام، 2000/3/29.



وفي 2008 أكد شداد العتيلي رئيس سلطة المياه الفلسطينية تصميم الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه المائية التي تصر "إسرائيل" على مواصلة اغتصابها، وحذر من أن الوضع المائي في قطاع غزة يعيش كارثة، وعبر عن خشيته من أن اقتراحات "إسرائيل" لإقامة محطات تحلية مياه تستهدف الالتفاف على حقوق الفلسطينيين المائية وأنه لا يمكن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة دون أن تستعيد مياهها¹³⁸.

وقد حذرت اللجنة الحكومية لكسر الحصار عن غزة في حكومة الوحدة الوطنية التي تضم حركتي فتح وحماس، برئاسة إسماعيل هنية، في حزيران/ يونيو 2009 من أن عدداً كبيراً من آبار المياه في قطاع غزة مهددة بالتوقف عن العمل، لعدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال المعدات اللازمة لصيانتها، منذ أكثر من عامين ونصف العام. وأكد حمدي شعت رئيس اللجنة، أن أكثر من 800 بئر مياه توقفت عن العمل فعلياً، وتحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل من أصل 2,000 بئر موجودة في مناطق القطاع المختلفة. وطالب شعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو FAO) بضرورة التدخل العاجل والسريع، بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفتح المعابر لإدخال المعدات اللازمة لإنشاء وصيانة الآبار في قطاع غزة، وحمل المنظمة المسؤولية عما ينجم مستقبلاً عن واقع الآبار في قطاع غزة؛ باعتبارها أعلى سلطة في الأمم المتحدة تسعى لتحقيق الأمن الغذائي في العالم، وتهتم برفع القدرات الإنتاجية الزراعية¹³⁹.

وفي 2010/8/23 أصدرت سلطة المياه الفلسطينية بياناً حول أزمة المياه والوضع المائي في فلسطين، قالت فيه:

نقف ونقف سلطة المياه وكوادر قطاع المياه خلف السيد الرئيس محمود عباس والحكومة برئاسة دولة د. سلام فياض في معركتنا للتحرر من الاحتلال والوصول إلى حل عادل لقضايا مفاوضات الوضع النهائي، ومنها قضية حقوق المياه لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. يأتي هذا البيان حول إدارة قطاع المياه والذي تدير فيه سلطة المياه "إدارة أزمة وليس إدارة قطاع" حيث يشكل غياب الحل العادل لحقوق المياه أزمة حقيقية كبيرة في مختلف محافظات الوطن¹⁴⁰.

¹³⁸ القدس، 2008/5/6.

¹³⁹ إخوان أون لاين، 2009/6/1، انظر:

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=49774&SecID=231>

¹⁴⁰ موقع شبكة الإسراء والمعراج (إسراج)، 2010، انظر: <http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=8013>

أما وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية في رام الله محمد اشتية، فأكد في شباط/فبراير 2011، أن "إسرائيل تسرق قرابة 600 مليون م³ سنوياً من الموازنة المائية للضفة الغربية والتي تقدر بـ 800 مليون م³ سنوياً"¹⁴¹.

وأعلن يوسف إبراهيم رئيس سلطة البيئة لدى الحكومة المقالة في غزة، في أواخر أيار/مايو 2013، أن 90% من مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة أصبحت غير صالحة للاستخدام الآدمي نتيجة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بسرقة المياه وتجريف الآبار الحدودية وعدم ترشيد استخدام المياه. وأكد إبراهيم أن قيام "إسرائيل" بتجريف مساحات واسعة من الأراضي الخضراء والأشجار الممتدة على طول حدود قطاع غزة أدى لمزيد من التدهور في الوضع البيئي والمائي، معتبراً في الوقت ذاته أن الزيادة السكانية وتغير أنماط الاستهلاك والتغيرات المناخية كان لها آثار سلبية واضحة على الخزان الجوفي. وبين أن ما نسبته 20% من شواطئ غزة غير صالحة للاستجمام بسبب تلوث هذه المساحة بالمياه العادمة¹⁴².

إلا أن المواقف والإجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية حتى بداية 2013 لم تفلح في ردع "إسرائيل" عن هجمتها الشرسة على البيئة الفلسطينية.

خلاصة:

سعت "إسرائيل" من خلال الاستيطان والتهويد إلى بناء الحقائق على الأرض الفلسطينية ومصادرة مساحات كبيرة من الضفة الغربية. أما السلطة الفلسطينية فظلت عملياً عاجزة عن مواجهة الإجراءات الإسرائيلية بسبب التزامها باتفاقات أوسلو التي لا تجيز لها إلا التفاوض والطرق السلمية للتعامل مع الاحتلال، وبقيت مواقفها ضعيفة، وغالباً ما كانت تصدر على لسان منظمة التحرير أو بعض فصائلها.

قام الكيان الإسرائيلي بتوسيع نطاق بلدية القدس تدريجياً، ليقوم بعملية تهويد القدس على نطاق مبرمج وواسع، فاعتدت على المسجد الأقصى، وهوّدت الأماكن وأسماءها، وهدمت المنازل وسحبت إقامات المقدسيين. ومع مجيء السلطة الفلسطينية زادت وتيرة التهويد أضعاف ما كانت عليه، وفشلت قيادة المنظمة والسلطة في انتزاع اعتراف من "إسرائيل" بأن القدس عاصمة فلسطين، وظلّ التهويد مستمراً يعصف بالأرض والمقدسات.

¹⁴¹ الدستور، 2011/2/9.

¹⁴² الغد، 2013/5/27.



لقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية في نيسان/ أبريل 2002 في مخطط لعزل نحو 12% من مساحة الضفة، ومحاصرة أكثر من نصف مليون فلسطيني. كما تابعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية واستغلال معظمها لصالحها.

ومن اللافت للنظر أنه في الوقت الذي ينفذ الطرف الإسرائيلي التزاماته بطريقة كيفية تراعي مصالحه الخاصة وخطته وبرامجه الاحتلالية والتهويدية، تقوم السلطة في رام الله بالوفاء بكافة التزاماتها تجاه "إسرائيل" وتتسق معها أمنياً وتطارد قوى المقاومة الفلسطينية.

Academic Study

The Palestinian Authority in the Face of Judaization and Settlement Building

Hayat Mohammad Dada

